الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية المستدامة في الجزائر على ضوء التجارب الدولية خلال الفترة:(2010-2021)

إعداد الطلبة		المشرف
1	جبلي زينة	دوفي قرمية
2	دفوس أميرة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

الحمد الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا على إتمام هذا العمل

فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذة المشرفة الدكتورة

"دوفي قرمية "

التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل

وإلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان

والحمد والشكر أولا وآخرا

الطلبة: دفوس ميرة

الطالبة: جبلي زينة

إهداء

إلى من كان كل دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود و إلى أغلى الأحبة التي .....ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد **"أمي الغالية "** حفظها الله ورعاها بعينه التي لا تنام

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يحفظه ويطيل في عمره **"أبي الغالي"**

إلى شموع العائلة إخوتي فاتح، كمال، بلال حفظهم الله وإلى أختي الوحيدة كنزة رعاها الله وسدد خطاها متمنية لها مزيد من النجاح والتألق في الحياة المستقبلية إلى تالين وخولة

إلى الصديقة المقربة عبلة

إلى الدكتورة التي ساعدتنا كثيرا في انجاز هذا العمل طيلة فترة البحث

إلى زميلتي في البحث ميرة التي تقاسمت معي هذا العمل

إلى كل الصديقات والزميلات

إلى كل من أحبني وتمنى لي النجاح إلى من أعزهم أهدي ثمرة جهدي هذا

الطالبة: جبلي زينة

إهداء

إلى من كان كل دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود و إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد **"أمي الغالية "** حفظها الله ورعاها بعينه التي لا تنام.....

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يحفظه ويطيل في عمره **"أبي الغالي"**

إلى من أعتز وأفتخر به شمعتي أخي الغالي "حسين" وأختي العزيزة الغالية "عبير" سندي في الحياة حماهم الله وأدامهم فرحة لي

إلى خالي وخالتي إسكندر و ناصر إلى صديقاتي وإخوتي اللواتي لم تلدهم أمي وخاصة "وداد" وإلى زميلتي التي تقاسمت معي هذا العمل "زينة" وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة .

الطالبة: دفوس ميرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
فهرس المحتويات	II –I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية والتنمية المستدامة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية	**3**
المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية	6-3
المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية	9-6
المطلب الثالث: مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات التمويل التقليدية	11-9
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**12**
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	14-12
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	16-14
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	23-17
المبحث الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة	**24**
المطلب الأول: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي	25-24
المطلب الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق البعد الاجتماعي	26-25
المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق البعد البيئي	28-27
خلاصة	29
الفصل الثاني: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية	
تمهيد	32
المبحث الأول: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بمـاليزيا	**33**
المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا	41-33
المطلب الثاني: واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا	48-41

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا	59-49
المبحث الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بالسـودان	**60**
المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في السودان	65-60
المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في السودان	71-65
المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان	73-71
المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة في الجزائر	**74**
المطلب الأول: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك للتنمية المستدامة في الجزائر	76-74
المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر	77-76
المطلب الثالث: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة	78-77
خلاصة	**79**
خاتمة	**84-81**
قائمة المراجع	**89-85**
الملخص	**90**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021	36
02	صيغ التمويل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا (2019-2020)	46
03	مساهمة الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021	49
04	مراحل عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة (Merdeka Ventures Sdn PNB Bhd)	53
05	تطور إجمالي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة 2010-2021	62
06	مجموع مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010-2020	68
07	تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010-2021	70
08	مساهمة الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2010-2021	73

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أساسيات أبعاد التنمية المستدامة	14
02	أبعاد التنمية المستدامة	16
03	إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة 2010-2021	42
04	إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال سنة 2020	43
05	حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021	45
06	تطور إصدارات الصكوك في ماليزيا حسب نوع المصدر 2021	47
07	حجم أصول الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021	48
08	تطور إصدارات الصكوك حسب نوع القطاع 2021	50
09	مشروع شركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء	54
10	هيكل صكوك Merdeka Ventures	54
11	إصدار الوكالة الماليزية برهاد لقسائم السفر	55
12	مشروع شركة (Quantam Solar Park–Semenanjung- sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء	58
13	صكوك الطاقة الشمسية	59
14	توزيع مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان لسنة	69
15	تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010 - 2021	71

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في أغلب دول العالم سواء على مستوى السياسات الاقتصادية للدول والحكومات، أو على مستوى البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية، حيث تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول وخاصة النامية منها، خاصة في ظل تطور دور الدولة في الاقتصاد وسعيها لإيجاد بدائل بما يكفل استدامة المصادر وحفظ التوازن البيئي، وهذه الجهود المبذولة من طرف المؤسسات الوطنية والدولية لمواجهة تحديات العصر لا تكفي وحدها بل تستوجب الشراكة مع جميع الجهات ذات العلاقة لإيجاد مصادر تمويل مستدامة، في وقت أصبحت فيه الاستدامة اتجاها فكريا في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشاد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، مع تحقيق الرفاه للسكان في الحاضر والمستقبل.

وتمثل الصكوك الإسلامية أحد أهم الوسائل المعاصرة التي قد تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لنجاح العديد من التجارب العالمية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية، والتي تؤكد على قدرتها في تمويل المشروعات التنموية الكبرى في مختلف دول العالم، بالإضافة لالتزامها الشرعي بشروط عمارة الأرض، وفي هذا الإطار اجتهدت العديد من الدول في وضع إطار قانوني منظم لإصدار الصكوك، بحيث توفر غطاء لازم ومشجع للشركات المستثمرة فيها وللجهات المستفيدة منها، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية، حيث حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول حول العالم (إسلامية وغير إسلامية)، ومن بين هذه الدول والتي سوف نسلط عليها الضوء في دراستنا، دولة السودان التي تعتبر الدولة الإسلامية السباقة لإصدار الصكوك والتي قطعت أشواطا كبيرة في تقديم هذه الخدمة، بالإضافة إلى دولة ماليزيا والتي تعتبر الدولة الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية لاستحواذها على 45.10 % من إجمالي الصادرات العالمية.

أولا: طرح الإشكالية

بالنظر إلى ما تتيحه سوق التمويل الإسلامية من أساليب وآليات متعددة أبرزها الصكوك الإسلامية، تسمح باستقطاب رؤوس أموال ضخمة وشريحة أكبر من المستثمرين، أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة وموارد أخرى في السوق الجزائرية التي يمكن أن تسهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

على ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، وما هي متطلبات تفعيلها في الجزائر؟

يندرج تحت هذا السؤال مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا؟
2. كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة في السودان؟
3. ما هي متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات التي تعتبر إجابات مبدئية على التساؤلات الفرعية المطروحة:

1. تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بماليزيا من خلال العديد من الأنواع التي تغطي كل جانب.
2. تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بالسودان من خلال العديد من الأنواع التي تغطي كل جانب.
3. تتمثل متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر في ضرورة توفير البيئة القانونية فقط.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة موضوع من المواضيع المهمة، وهو موضوع التمويل بالصكوك الإسلامية وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن هذا المصدر التمويلي قد لقي نجاحا كبيرا ورواجا في السنوات الأخيرة، وذلك للدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية حديثة أثبتت نجاعتها في العديد من الدول، ونظرا لكونها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية المستدامة فذلك يجعلها قادرة على استقطاب شريحة واسعة من المستثمرين خصوصا الباحثين عن المشاريع الصديقة للبيئة، وقد تم إثراء هذه الدراسة بالتجربة الماليزية والسودانية باعتبارهما دولتان استفادتا من تجربة الصكوك الإسلامية في دعم التنمية المستدامة والحث على تعميمها في الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية حديثة.
- بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بماليزيا.
- بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بالسودان.
- استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول وتحديد متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- الشغف بمجال الاقتصاد الإسلامي وحب البحث فيه.
- التعرف على الصكوك الإسلامية ونتائجها ونجاحاتها كونها أداة حديثة وفضول معرفة أسباب نجاحها.

- نقص الاهتمام بالموضوع محل الدراسة في الجزائر.

سادسا: منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي اللذان يتماشيان وطبيعة الموضوع، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة، وقد استخدمنا المنهج الوصفي من أجل عرض الإطار النظري للصكوك الإسلامية والتنمية المستدامة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل ودراسة التجارب الدولية.

سابعا: الإطار المكاني والزماني

الإطار المكاني: تم التركيز على دراسة بعض التجارب الدولة باختيار ثلاث دول وهي ماليزيا، السودان والجزائر.

- **الإطار الزماني:** جمع بيانات تخص إصدارات الصكوك والمشاريع الممولة من خلالها، بالإضافة إلى الناتج المحلي للدول محل الدراسة خلال الفترة 2010- 2021.

ثامنا: الدراسات السابقة

- دراسة لأسماء ريغي وهيبة مزغاش بعنوان " **دراسة تقييمية لدور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، مقال منشور في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 6، العدد2، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، سبتمبر 2021، تطرق الباحثان إلى أهمية التوجه للتمويل بالصكوك الإسلامية للتنمية المستدامة والوقوف على إحدى أساليب تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي من خلال ابتكار الصكوك الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

- دراسة لبن بعيبش سلمان، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، **استفادة الجزائر من تفعيل الصكوك الإسلامية لتحقيق التنمية بالإشارة إلى تجربة ماليزيا**، ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، يوم 29 جوان 2021، تكمن أهمية هذا البحث في تحديد مدى مساهمة صناعة الصكوك الإسلامية واستخدامها في سبيل تحقيق التنمية في دولة ماليزيا، ومن ثم مدى إمكانية تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر كأحد الحلول المساهمة في تحقيق أهداف التنمية بالجزائر.

- دراسة لرميتة حبيبة بعنوان " **متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري: دراسة استشرافية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي الجزائر، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، كما هدفت إلى إبراز أهمية استفادة الجزائر من الصكوك الإسلامية كأداة ومصدرا تمويليا حديثا وهاما لاقتصادها وبعدها الاقتصادي ويمكنها من سد احتياجاتها التمويلية وتجنيبها مخاطر التمويل

الربوية، توصلت إلى أن نجاح العمل بالصكوك الإسلامية يتطلب توفر مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية متنوعة ونشطة.

– دراسة لبن قايد الشيخ، "**دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة التجربة الماليزية (2008–2017)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019–2020، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الصكوك في تنشيط وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى دوما إلى البحث عن تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية، من أجل مساهمتها في تعبئة الموارد المالية لأغراض تنموية واقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية لتحقيق هذا الهدف.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في ربط الصكوك الإسلامية بالتنمية المستدامة وتناولها لتجربة ماليزيا باعتبارها الرائدة في هذا المجال، وتجربة السودان باعتبارها السباقة في التوجه لهذه الأداة، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربتين في الجزائر.

تاسعا: محتوى البحث

بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين على الشكل التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية والتنمية المستدامة من خلال التطرق إلى ماهية الصكوك الإسلامية في المبحث الأول وماهية التنمية المستدامة في المبحث الثاني، ودور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة كمبحث الثالث.

الفصل الثاني: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب دولية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بماليزيا، المبحث الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بماليزيا، أما المبحث الثالث خصصناه لدراسة متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصكوك الإسلامية والتنمية المستدامة

تمهيد

ظهرت الصكوك الإسلامية لتكون بديلا شرعيا للأدوات المالية التقليدية في تمويل المشاريع الاقتصادية، وأصبحت مفهوما أكثر انتشارا خاصة في البلدان الإسلامية، فهي أداة تحقق ربحا شائعا وليست أداة إقراض تخضع لفائدة ثابتة، وتفتح المجال للمستثمرين اللذين يريدون استثمار فائض أموالهم ويرغبون في نفس الوقت في استردادها بسهولة وبطرق شرعية، وتتنوع الصكوك الإسلامية بحسب نوع العقد وصفته الشرعية مما جعلها من أفضل الصيغ لتوفير التمويل الكاف لمشاريع ضخمة مدرة للدخل، كما يسمح هدا التنوع بفتح المجال أمام المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال من الاختيار بين الفرص الاستثمارية بما يناسب تطلعاتهم و خبراتهم ورغباتهم، كما تتيح للبنوك استخدامها ضمن السياسة النقدية والتي تساعد على خفض معدل التضخم، فهي أداة مناسبة لإدارة فائض السيولة و تمويل العجز والنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول :الإطار النظري للصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، إذ تشكل أحد الموضوعات الجديدة التي ظهرت حديثا في رحاب الاقتصاد الإسلامي، والتي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها.

المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تتعدد مصادر التمويل الحديثة والتي تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم هذه المصادر، والتي سنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

سوف نتطرق إلى تعريف الصكوك الإسلامية لغة واصطلاحا.

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية لغة

1_ الصك هو الضرب الشديد بالشيء العريض، وقيل: هو الضرب عامة بأي شيء كان، صكه يصكه صكا، ومنه قوله تعالى:﴿ **فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ**﴾، سورة الذاريات، الآية: 29، ومعنى صكت وجهها، أي وضعت يدها على وجهها على عادة النساء عند التعجب من أمر غريب، قال سفيان الثوري وغيره، وقال ابن عباس بأن: صكت بمعنى لطمت، وأصل الصك الضرب.

2_صكه صكا : دفعه بقوة وضربه، وفي قوله تعالى: " فصكت وجهها" لطمته تعجبا. والصك: وثيقة بمال أو نحوه، مثال مطبوع بشكل خاص يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر به.

3_ صك: يدل على تلاقي شيئين بقوة وبشدة، حتى كان أحدهما يضرب الآخر ومن ذلك قولهم: صككت الشيء صكا، وصك الباب صكا أي غلقه.

4_الصك هو الكتاب، والجمع صكاك، وكان الأمراء يكتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم كتبا، فيبيعون ما فيها قبل قبضها تعجلا، ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبض، فنهو آنذاك، لأنه بيع ما لم يقبض، وقيل الصك ما يكتب فيه عن مؤجل أو نحوه.[1]

ثانيا: تعريف الصكوك الإسلامية اصطلاحا

الصكوك الإسلامية أداة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي ابتكار للتمويل الإسلامي يستخدم كأداة بديلة للتمويل، ويمكن أن نذكر بعض التعريفات للصكوك الإسلامية فيما يلي:

1-**تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، منافع، خدمات، في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ أداة استخدامها فيما أصدرت من أجله" .[2]

---

[1] شعيب يونس، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015- 2016، ص 2.

[2] محمد زيدان وحكيم برضاية، **مستقبل الصكوك المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008**، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 03، 2015، ص62 .

2-تعريف المجمع الإسلامية للفقه الإسلامي الدولي: عرفت بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال الصكوك، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه، حقوق الانتفاع، أو الخدمات، أو الحقوق الملكية في مشروع أو نشاط استثماري" .[1]

3-وتعرف كذلك بأنها "تحويل مجموعة من الأصول غير السائلة المدرة للدخل، صكوك قابلة للتداول مضمونة لهذه الأصول، ومن ثم بيعها في سوق الأوراق المالية مع مراعاة ضوابط التداول" .[2]

4- ويعرفها آخرون بأنها عبارة عن أدوات ملكية قصيرة الأجل، صممت لتلبية احتياجات المتعاملين فيها من جمهور ومؤسسات، وأورد الدكتور محمد علي القريت عريف آخر للصكوك وهو أن الصكوك عبارة عن" أوراق مالية قابلة للتداول تثبت ملكية حاملها لأصل مولد لدخل دوري، وتتسم بأنها ذات مخاطر متدنية وإيراد قابل للتوقيع، ولا يضمن مصدر الصك رأس المال (القيمة الاسمية) ولا العائد في حالة التعدي والتفريط.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها: "أوراق مالية قابلة للتداول محددة ومضبوطة بأحكام الشريعة الإسلامية، ناتجة عن عملية التصكيك، فهي تمثل أدوات ملكية قصيرة الأجل تثبت حقا لحاملها في ملكية شائعة لموجودات غير السائلة مدرة للدخل إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة لهذه الأصول ثم، بيعها في سوق الأوراق المالية مع مراعاة ضوابط التداول."

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص المميزة أهمها: [3]

ـ يتم إصدار الصكوك على شكل أوراق مالية بمقتضى عقد شرعي بين أطرافها، ويحدد شروط تداولها وإدارتها؛

ـ لا تمثل الصكوك دينا لحاملها على مصدرها كما هو الحال في السندات، بل تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات تذر عائدا عن استثمار شرعي؛

ـ يستحق حملة الصكوك نسبة الربح المتفق عليها والمحددة في نشرة الإصدار، ويتحملون الخسائر على قدر قيمة صكوكهم فيها؛

ـ تمثل الصكوك الإسلامية حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعيانا أو خدمات أو خليط منها، ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود ولها دخول تمثل دينا في ذمة مصدرها؛

---

[1] عبد العزيز بوكار وعبد الباسط بن عبيد، **صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية- الواقع والتحديات**، مجلة التكامل الاقتصادي 02، عدد 03، الجزائر، ص329..

[2] مريم زرفاطة، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير سوق رأس المال الإسلامية- تجربة ماليزيا**، مجلة دفاتر mecas، مجلد17، عدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2021، ص 353.

ـ تصدر الصكوك الإسلامية باسم مالكها أو حاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها، فيما تمثله من حقوق أو التزامات مادية.

ـ لكل صك قيمة مالية محددة مسجلة عليه؛

ـ أنها وثيقة تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها، فيما تمثله من حقوق في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها؛

ـ أنها لا تقبل التجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة أيولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث ونحوه، فلابد من الاتفاق على من يمثل الصك أمام الشركة على أن يكون شخص واحد؛

ـ أنها تصدر بعقد شرعي بضوابط شرعية بين طرفيها وآلية إصدارها وتداولها والعائد عليها، بناءا على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

الفرع الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة تتجلى لدي المستثمرين والاقتصاد القومي وتتمثل فيما يلي:

ـ جذب الأموال وتوفير السيولة بكميات تفوق قدرات وإمكانات بعض الحكومات في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية أو الشركات في تمويل مشروعاتها الكبرى؛

ـ تمتاز بتصنيف انتمائي جيد لوضعها ضوابط شرعية وقانونية؛

ـ تساعد عمليات التصكيك في الملائمة بين مصادر الأموال واستخداماتها، بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها؛

ـ قدرتها على أداء محوري ومهم في تمويل التنمية بجوانبها المختلفة من صناعة وزراعة وخدمات، فيما لو تمكنت الجهات القائمة على إصدارها من استخراج رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج وإعادتها للداخل؛

ـ تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام .[1]

ـ المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول؛

ـ تسهم الصكوك في جلب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وخاصة في الخارج؛

ـ تتيح الشركات الحصول على تمويل مشروع يساعدها في التوسع في أنشطتها الاستثمارية.[2]

ـ المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة (أي استخدامات الصكوك الإسلامية من قبل البنوك كأداة من أدوات السياسة النقدية) وفقا للمنظور الإسلامي.

---

[1] سيد عبد الفضيل وآخرون، **الصكوك ومستقبل التنمية في مصر**، مؤسسة يسيطرون لطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2021، ص 42.

[2] عبد الله بن محمد المطلق، **ندوة الصكوك الإسلامية**، ملتقى دولي حول الصكوك الإسلامية (عرض وتقويم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة–السعودية، 24– 26 ماي، 2016، ص 14.

ـ طرح الصكوك الإسلامية يوسع من الأدوات المالية وينشط سوق رأس المال، فتقل الحاجة للاقتراض بالربا فمع اتساع تداول الصكوك الإسلامية وتجاوبها مع احتياجات السوق (المدخرين والمستثمرين والدولة) يقل الاعتماد على آلية الديون بالفوائد وما تسببه من أزمات؛

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن أن تقسم الصكوك الإسلامية إلى تصنيفات عديدة وهذا بالنظر إلى المعيار المعتمد في ذلك، فإذا كان المعيار هو الأجل صنفت إلى صكوك قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل، بينما إذا اعتمد معيار القطاع الاقتصادي، قسمت إلى صكوك متعلقة بالنشاط الفلاحي وأخرى متعلقة بالنشاط التجاري وهكذا، أما إذا اتخذنا معيار جهة الإصدار، وجدناها تصنف إلى صكوك حكومية وأخرى خاصة، ولو اعتمدنا معيار التداول وجدنا صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول، وإذا كان معيار التصنيف هو طبيعة العقود الشرعية التي تصدر على أساسه، نجد صكوك مشاركة، صكوك مضاربة، صكوك مرابحة وغير ذلك، وهدا الأخير هو التصنيف الأشهر، خاصة أن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد تبناه في تصنيفه للصكوك.

ومن أهم أنواع الصكوك الأكثر انتشارا نجد ما يلي:

الفرع الأول: صكوك المشاركة

هي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم".

وتنقسم صكوك المشاركة أيضا إلى عدة أنواع منها: صكوك المشاركة الدائمة، صكوك المشاركة المحدودة وتكون نهايتها بإحدى الصورتين: صكوك المشاركة المستردة بالتدرج وصكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك إلى المصدر).

الفرع الثاني: صكوك المضاربة

عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول اليه بنسبة ملكية كل منهم فيه".

وتنقسم صكوك المضاربة إلى: صكوك المضاربة المطلقة، صكوك المضاربة المقيدة، الصكوك المستمرة، صكوك المضاربة المحدودة (أو مستردة بالتدرج)، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأوراق المالية تقوم على أساس المضاربة منها: شهادات الاستثمار (أو شهادات ودائع الاستثمار).[1]

[1] شعيب يونس، مرجع سابق، ص ص26,27.

الفرع الثالث: صكوك المرابحة

الهدف الأساسي من إصدار صكوك الرابحة هو تمويل شراء بضاعة مرابحة والتي تصبح مملوكة لحملة هذه الصكوك، فصكوك المرابحة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي الصكوك".

الفرع الرابع: صكوك السلم

وهي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة مؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، ولا يزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر من بين الصكوك الغير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.[1]

الفرع الخامس: الصكوك الوقفية

ظهرت الصكوك الوقفية في مراحل مبكرة من التاريخ الإسلامي لكي تمثل وثائق إثبات بحق يحفظ من خلالها شرط الواقف، وكانت هذه الصكوك تمثل سندات ملكية يتم حفظها دفعا للنزاع وحفظا لحقوق الفقراء وجهات الوقف الأخرى. أما الصكوك الوقفية بمعناها الحديث فهي عبارة وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوفون تقوم على أساس عقد الوقف، وهذا التعريف عام تدخل فيه جميع الأموال الموقوفة سواء كانت هذه الأموال أصولا ثابتة كالعقارات أو أصولا منقولة كالنقود أو الطائرات أو السيارات. [2]

الفرع السادس: صكوك الإجارة

عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يذر دخلا، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية، وتنقسم الإجارة إلى:

1_ صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك بغرض بيعها واستفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، و تصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.[3]

---

[1] بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، **صناعة الصكوك الإسلامية وتطوراتها في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، ص ص 40، 41.

[2] تجاني محمد العيد، عبد الغني دادن، **واقع وأهمية الصكوك الإسلامية بالأسواق المالية الدولية– دراسة حالة السوق المالي الماليزي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 8، جامعة الوادي، ص 43.

[3] شعيب يونس، مرجع سابق، ص27...

2_ صكوك ملكية المنافع:

تنقسم إلى :

أ_ صكوك ملكية الأعيان الموجودة: وهي نوعان:

_ وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة، أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

_ وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي بغرض إعادة إجارتها واستفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

ب_ صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

3_صكوك ملكية الخدمات:

وهي نوعان:

أ_ صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعين من جامعة مسماة)، واستفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات ممنوحة لحملة الصكوك.

ب_ صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم خدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها) واستفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.[1]

الفرع السابع: صكوك الإستصناع

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل تصنيع سلعة ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك. فهي في حقيقتها كصكوك السلم تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، يصدرها الصانع أو المتعهد، ويحصل على قيمة الصكوك، ثم يباشر بتصنيع السلعة بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن يتفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالإقساط.

وينطبق الإستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والماء وغيرها وفقا لمواصفات محددة في العقد وتاريخ الاستلام. ويمكن توليف صيغ أخرى معها للاستجابة لمتطلبات العمل والتمويل. وهي الصيغ النشطة في عالم الصكوك.[2]

---

[1] بذروني هدى، **دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية – دراسة تجارب دولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، 2016 /2017، ص ص 75– 76.

[2] تجاني محمد العيد، مرجع سابق ص42.

الفرع الثامن: الصكوك الخاصة المجال الزراعي

1- صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، يصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

2- صكوك المساقاة :

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والاتفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

3- صكوك المغارسة :

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس. [1]

الفرع التاسع: الصكوك الخضراء

الصكوك الخضراء هي أداة مالية تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية، وحصيلة هذه الصكوك الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة مسبقا تستوفي معايير محددة مسبقا للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وقد لاقت هذه الصكوك ترحيبا كبيرا من جانب المستثمرين المستدامين بيئيا.

المطلب الثالث: مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات التمويل التقليدية

من خلال هذا الجزء سنحاول إجراء مقارنة بين الصكوك الإسلامية وبعض أدوات التمويل التقليدية الشائعة ممثلة في الأسهم والسندات.

الفرع الأول: مقارنة الصكوك الإسلامية بالسندات

تعرف السندات على أنها " أوراق مالية متساوية القيمة تمثل ديونا في ذمة الشركة التي أصدرتها، وتثبت حق حاملها فيما قدموه من مال على سبيل القرض للشركة وحقهم في الحصول على الفوائد المستحقة دون الارتباط بنتائج أعمالها ربحا كانت أو خسارة، اقتضاء قيمة الدين المثبتة على الصكوك في مواعيد استحقاقها وتكون هذه الصكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية؛

أولا: أوجه التشابه بين الصكوك والسندات

يمكن حصر الاتفاق بين الصكوك الإسلامية والسندات في النقاط التالية:

ـ تتفق الصكوك الإسلامية والسندات في كونهما أوراق مالية يمكن تداولها، غرضها تمويل جهات مختلف الجهات الحكومية أو الشركات الخاصة، كما أنهما تتحكمان في حجم السيولة النقدية المتداولة، فهما يؤديان دورا في استقرار الوضع الاقتصادي، كما أنهما محددتان المدة الزمنية، عند انتهاء الفترة المعلنة عليها و الغرض الذي أنشأت لأجلها باستردادها أو إطفائها؛

[1] براضية حكيم، **دور الصكوك الإسلامية الحكومية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة- دراسة تجربة السودان**، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، ص276.

ـ تصنف الصكوك الإسلامية والسندات بشكل عام بأنها أوراق ذات استقرار كبير ومخاطر متدنية، كونهما مضمونتان أو مدعومتان، بأصول مما يجعلها ذات جاذبية لأولئك الذين يريدون استثمار أموالهم لأجل طويل.[1]

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات

ـ السندات بجميع أنواعها تمثل دينا في ذمة المدين مصدر الصك لصالح دائنة (حامل السند)، فالعلاقة بينهما علاقة مداينة، أما الصكوك فهي تمثل حصة شائعة من جميع موجودات المشروع، وبتالي فالعلاقة بين صاحب الصك والمصدر هي علاقة مشاركة وليست علاقة مداينة.

ـ عوائد الصكوك ليست التزاما في ذمة المصدر، وإنما عوائد الصكوك ناشئة عن ربح أو غلة العقد التي بنيت هيكلة الصكوك عليها، فلو كان الصك صك أعيان مؤجرة فعائد الصك متحقق من الأجرة التي يدفعها مستأجر الأعيان المصككة، وإن كان صك مضاربة فإن عائد الصك يتحقق من ربح المضاربة والمتاجرة في المجال الذي أنشأت الصكوك لأجله، بينما عوائد السندات هي التزام من المقترض (مصدر السند) وهي ثابتة في ذمته يلزمه الوفاء بها في مواعيد استحقاقها، وعليه فيكون السند التقليدي زيادة في القرض.[2]

الفرع الثاني: مقارنة الصكوك الإسلامية بالأسهم

تعرف الأسهم على أنها " عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة، وقابلة للتداول تمثل حصة شائعة في رأس مال الشركة المصدرة له، يستحق حاملها نصيبا من الأرباح الموزعة وحصة من القيمة المتبقية للموجودات عند التصفية، وكذا بعض الحقوق حسب نوع السهم.

أولا: أوجه التشابه بين الصكوك والأسهم

تتشابه كل من الصكوك والأسهم فيما يلي:

ـ كلاهما أوراق مالية تمكن حاملها من تملك حصة شائعة من صافي موجودات المشروع أو الشركة؛

ـ الربح الموزع على مالكي الصكوك الإسلامية والأسهم، هو الربح الناتج عن استثمار موجودات الشركة أو المشروع؛

ـ كلاهما أصدرت بقصد التمويل واقتنيت بغرض الاستثمار.

[1] سعيدة لقوي، مرجع سابق، ص 25.

[2] حلوفي سفيان، **دور الصكوك الإسلامية كأداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة- الجزائر، 2018- 2019، ص 25.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم

من أهم الفروق هي:

ـ خضوع كافة معاملات الصكوك الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بينما القوانين الحاكمة للأسهم لا تتضمن هذا الالتزام؛

ـ الصكوك الإسلامية تصدر لمشروع معين لا يجوز تغييره، بينما يمكن لمجلس إدارة الشركة المصدرة للأسهم أن تغير من نشاطها.[1]

[1] رميتة حسيبة، **متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري– دراسة استشرافية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي– الجزائر، 2021– 2022، ص 6.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا نجد التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا" التنمية المستمرة " أو " التنمية المتواصلة "، والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق إستراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع، ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية.

وقد مر تطور مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل بالموازاة مع المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كما أن لها خصائص وأهداف ترتكز عليها، وهذا ما سيتم معالجة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري، تنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، وسنحاول من خلال هذا المطلب إسقاط الضوء على ماهية التنمية المستدامة وذلك من حيث التعريف والخصائص والأهمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

قد تعددت تعاريفها بتعدد المفكرين والمنظمات الدولية المختلفة، ونذكر في هذا الصدد جملة من التعريفات:

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، كما عرفت في قاموس ويبستر Webester على أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ".[1]

عرفها Edwerd barbier بأنها " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

[1] سياخن مريم، رباحي صبرينة، **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد: الخاص، جامعة البليدة 2، البليدة، 2019، ص10.

من المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي، والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف. [1]

ويمكن تعريف التنمية المستدامة من وجهت نظر إسلامية بأنها " عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي " وتؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض ففي ظل الهوية الإسلامية فالإنسان هو غاية التنمية قبل أن يكون وسيلتها، فلا معنى لأي نمو يتجاهل البعد الإنساني والاجتماعي، فالإسلام يريد من خلال عملية التنمية توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان، وبذلك سبق الإسلام تعريف التنمية المستدامة قبل أن يعرفها الغرب بعشرات القرون. [2]

إذن اهتم مفهوم التنمية المستدامة بكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق أهدافه التنموية، فإهمال الجانب البيئي أو الاجتماعي وتهمشيهما مع التركيز على الجانب الاقتصادي، يؤدي حتما إلى الإخلال بمتطلبات التنمية للأجيال الحاضرة على حساب الأجيال القادمة، وهو مفهوم أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو).

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

أما عن السمات الأساسية للتنمية المستدامة حسب باربير فأوضحها في أربع سمات وهي: [3]

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة ما هو طبيعي (الموارد الطبيعية) وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى حد الفقر في العالم.
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمع.
- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية.

---

[1] راضية لسود وآخرون، **تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر**، مجلة الإنماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 1، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل، أفريل 2018، ص3.

[2] عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول- مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي-، جامعة قالمة، 03 -04 ديسمبر 2012، ص ص183-185.

[3] ربيعة بن زيد، خيرة الداوي، **الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي 2013، ص 13.

ولذلك يمكن القول إن الإطار النظري للتنمية المستدامة يستهدف إقامة علاقة تفاعل بناءة بين الأنظمة الثلاثة البيئي، الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: أهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، تضمن استمرارية الحياة الإنسانية وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتؤدي دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، توزيع الإنتاج، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل الوطني، العدالة الاجتماعية، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار.[1]

المطلب الثاني: أبعـــاد التنمية المستدامة

أن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

الشكل رقم 1: أساسيات أبعاد التنمية المستدامة

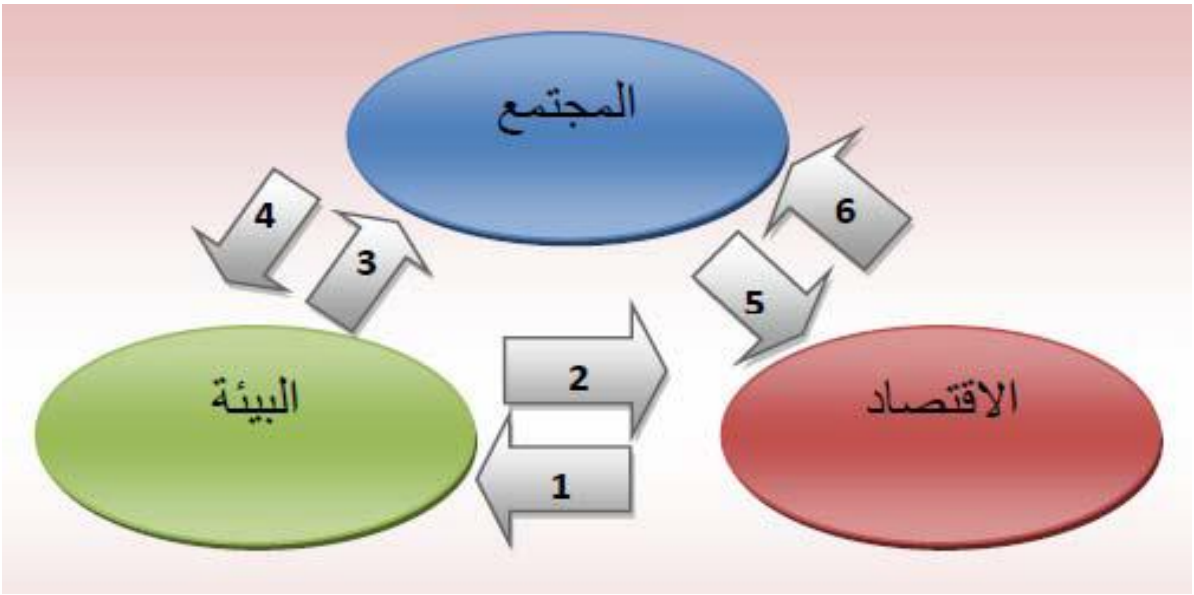

source :

- Mesurer le développement durable, Condice Stevens, OCDE : 2006
- مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2017، ص 59.

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها –أبعادها – مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2017، ص 91.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، بالإضافة إلى اعتبار التنمية المستدامة فرص اقتصادية، من خلال التعرف على أنواع رأس المال سواء كان طبيعيا أو بشريا أو اجتماعيا، والعمل على تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل على الأقل ما هو متاح للجيل الحالي.

ويتميز البعد الاقتصادي أيضا بالعمل على تقليص تبعية البلدان النامية اقتصاديا إلى البلدان الغنية، مع منع موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر، وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو المهمشة، يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أدائهم في العمل والإنتاج.

كما يتضمن هذا البعد العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية ،بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر، كما ينطوي البعد الاجتماعي على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات المجتمع.[1]

يمكن القول أن وظيفة التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-105.

الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.[1]

الفرع الثالث: البعد البيئي

ويعنى هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة، وتدعيم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللا في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتى لا يؤثر القيام بذلك على مستقبل التنمية في المجتمع، كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج، وصيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري، وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة، وهذا يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيقية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان، وضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد، مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها.[2]

الشكل رقم 2: أبعاد التنمية المستدامة

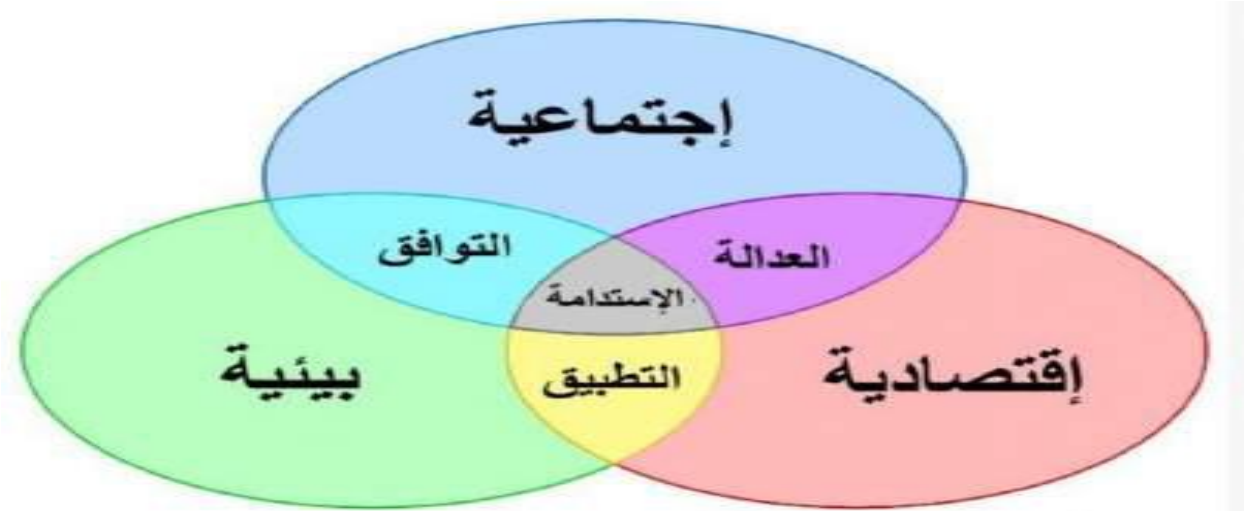

المصدر: مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها –أبعادها – مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص 80.

[1] جعفر هني محمد، قورين تواتي، **تجارب دولية في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في الجزائر**، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، يوم 29 جوان 2021 ص 07.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 105، 106.

من خلال الشكل نوضح أن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى تعظيم المنفعة والرفاه الاقتصادي، والبعد الاجتماعي الذي يضمن لأفراد المجتمع الحق في التعليم والصحة والعمل.....إلخ، مع توفر البعد البيئي الذي هدفه الرئيسي المحافظة على البيئة وأنظمتها، وكل هذا يحدث في ظل توفر البعد الأخلاقي والذي بنظرنا يضمن توفر العدالة والرشاد والاستمرارية وبهذا تتحقق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.[2]

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها، وفيما يلي بعض مؤشراتها:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك:

أولا: البنية الاقتصادية:

تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة بالنشاط الاقتصادي، ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل.

ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة، وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:[3]

1_ الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، ونسبة الاستثمار فيه.

2_ التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات .

---

[1] بوشذوب محمد فايز، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، جانفي2002، ص ص 13، 16.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر –الإنجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى ديسمبر2008، ص 22.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص ص25، 26.

3_ الوضع المالي: يقاس عادة من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ثانيا: أنماط الإنتاج والاستهلاك

تعد أنماط الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وعليه لا مناص من إحداث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية، شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة.

وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك في الآتي:

1_ استهلاك المادة: يقصد بالمادة كل الخامات الطبيعية، وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.

2_ استخدام الطاقة: وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد.

3_ إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات.

4- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات، سيارة خاصة، مواصلات عامة، طائرات.....الخ.[1]

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي :المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

أولا: المساواة الاجتماعية

تعد المساواة الاجتماعية إحدى أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وأهمها الصحة والتعليم والعدالة.

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر، والعمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال، وقد عالج جدول أعمال القرن الواحد والعشرين " Agenda 21 " المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية، وعلى الرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاحا ملموسً في مواجهة سوء

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

توزيع الموارد ومحاربة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخُمس الأغنى والخُمس الأفقر من السكان (أو مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول).

ثانيا: الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه صالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان، الفقر، غلاء المعيشة والنمو السكاني المطرد أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي.

وقد وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالصحة أهمها ما يلي:[1]

أ. تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في مناطق الأرياف.

ب. السيطرة على الأمراض المعدية وحماية الأطفال وكبار السن.

ج. تقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

أما أهم المؤشرات الرئيسة للصحة فهي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال، الرعاية الصحية الأولية.

ثالثا: التعليم

يعد التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباطا مباشرا بين مستوى التعليم في بلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي، ويتركز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن 21 حول الأهداف التالية:[2]

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة.
- زيادة فرص التدريب.
- زيادة التوعية العامة.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، ولا يزال هناك كثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال، أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص 97.

[2] نفس المرجع، ص ص 98- 100.

رابعا: السكن

يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري، وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي ونسبة المتشردين، وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن المتناسب مع حقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

خامسا: الأمن

يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد والتعدي على حقوق الإنسان.

ومن المسائل المتعلقة بالأمن والتي ركز عليها جدول أعمال القرن 21 :العنف، الجرائم ضد الأطفال والمرأة، جرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

سادسا: السكان

توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية، وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشر الرئيسي الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.

<u>الفرع الثالث: المؤشرات البيئية</u>

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، الأراضي، البحار، المحيطات، المناطق الساحلية، المياه العذبة والتنوع الحيوي.

أولا: الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، ويطرح جدول أعمال القرن (21) نهجا متكاملا لحماية الغلاف الجوي، يتسم بالتناسق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويركز على ما يلي:[1]

أ. تحسين الأساس العلمي من أجل معالجة حالات عدم اليقين.

ب. منع استنفاد الأوزون الستراتوسفيري.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 102- 104.

ج. معالجة التلوث الهوائي المتخطي للحدود.

د. العمل على زيادة الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والنقل والاستهلاك والتنمية الصناعية واستخدام الموارد البرية والبحرية.

وقد اهتم جدول أعمال القرن (21) بمشكلات الغلاف الجوي وقدم العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ، وتحسين نوعية الهواء من خلال تقليل إنبعاثات الغازات الملوثة والسامة من المصادر الثابتة والمتحركة، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتعلق بالغلاف الجوي وهي:[1]

1_ التغير المناخي: وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

2_ استنفاد طبقة الأوزون: وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحكمها اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.

3_ **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

ثانيا: الأراضي

وهي قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسة مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها، وتتطلب استخدامات الأراضي اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإدارية والسياسية، وقد تكون القرارات وطنية، أو إقليمية أو محلية أو شخصية.

ويدعو جدول أعمال القرن 21 إلى إتباع نهج كلي باستعمال إدارة متكاملة ومعتمدة على النظم الإيكولوجية لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الأراضي، ويقصد بتطبيق هذا النهج حل أوجه التضارب بين الاستخدامات المتنافسة للأراضي، مع الاهتمام بمسألة توفير الأراضي والحقوق المتعلقة بها، كما يقصد به زيادة الإنتاجية مع حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وتدعم هذا النهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة المرتبطة بالتنوع الحيوي، وجدول الأعمال الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية، وخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للأغذية، وتركز المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما البحار والمحيطات تشكل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية، وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يلي:

أ. التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

ب. الاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية.

ج. التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.

د. حماية التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية الهشة.

هـ. العلاقة بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات والبحار والسواحل من خلال ثلاثة مؤشرات هي : النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك، درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

رابعا: المياه العذبة

تعد الاستدامة طويلة الأجل للمياه مسألة محفوفة بالشك في العديد من مناطق العال، ويستعمل البشر حاليا نصف المياه المتاحة بصورة ميسورة، ويتزايد استعمال المياه بمعدل يتخطى ضعف معدل الزيادة السكانية، وأضحى عدد من المناطق يعاني عجزا مزمنا في المياه، ويعيش نحو 33 % من سكان العالم في دول بلغ فيها الشح المائي درجة متوسطة أو عالية.

ونتيجة للزيادات السكانية والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة، يمكن أن يصل عدد سكان العالم الذين يعيشون في دول ومناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة عام 2025إلى نحو 1.8 مليار نسمة، وقد يتعرض ثلثا سكان العالم لأزمة مياه، حيث تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية (GEO 4) إلى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في ظل هذه الأوضاع في عام 2050.[1]

وفي سياق الدعوة إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه شدد جدول أعمال القرن 21 على ضرورة حماية المياه ونوعيتها ووظائف النظم الايكولوجية، من خلال تحسين التقييم وزيادة فهم الآثار الناتجة عن تغير المناخ، وأدرجت ضمن الأولوية اللازمة لإمدادات الشرب وإنتاج الغذاء، والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بثلات مؤشرات رئيسية هي: نوعية المياه وكميتها، فمؤشر السحب السنوي من المياه المتاحة يقيس الطلب على المياه في الدولة ويكشف عن مدى تعرضها لخطر حدوث عجز في المياه، الطلب الحيوي على الأكسجين في الأجرام المائية، ودرجة تركز الكوليفورم البرازي في المياه العذبة، فإن قياسهما يعكس على التوالي الجانبين المهمين المتمثلين في صحة النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، وهذه المؤشرات الثلاثة ذات أهمية على صعيد السياسات وقابلة للقياس عموما على الصعيد الوطني.[2]

خامسا: التنوع الحيوي

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم مع التنمية الاقتصادية، إلا أن

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **توقعات البيئة العالمية (GEO 4)**، ص11.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقة عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، وهناك ارتباط أساسي بينه وبين العمليات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإن نحو 75 % من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، ويخشى أن تفقد هذه النباتات من الطبيعة، وأن حدوث تغييرات رئيسة أو فقدان أو تدهور للتنوع الحيوي يمكن أن تنتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة وعواقب إيكولوجية وأخلاقية بالغة الخطورة، ومن الجدير بالذكر أن من المسائل الهامة للتنوع الحيوي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك، دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض ونسبة مساحة المناطق المحمية.[1]

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سبق ذكره، ص30.

المبحث الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

يكمن دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في مراعاتها لثلاث أبعاد، اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

المطلب الأول: دور الصكوك في تحقيق البعد الاقتصادي

تنطوي عملية التنمية المستدامة وفق هذا البعد على زيادة الرفاه الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن ولأطول فترة زمنية ممكنة، وذلك من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، لان الصكوك الإسلامية تعد من أهم بدائل الاقتصاد الربوي، حيث يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية الفعلية للبلد، وذلك لقدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى وغيرها. وتسعى الصكوك لتحقيق البعد الاقتصادي من خلال تحقيق النقاط التالية:

الفرع الأول: تحقيق التوزيع العادل للثروة

حيث أن الاستثمار الإسلامي يعتمد على مبدأ الربح والخسارة وهو أساس العدل في العمل الاقتصادي، كما أن الصكوك قائمة على المشاركة، وبالتالي تتضمن عدالة توزيع الأرباح، ومن ناحية أخرى تتحقق العدالة في توزيع الثروة من خلال الزكاة التي تقوم بهذه العملية بشكل يتناسب مع حجم الثروات والموارد المتاحة.

الفرع الثاني: معالجة الموازنة العامة وحل مشكلة المديونية

تتيح الصكوك الإسلامية الفرصة أمام أفراد المجتمع للمشاركة لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، حيث أنها تحتاج إلى تمويل ضخم لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز في موازنتها. لذلك يجوز للدولة أن تقدم ضمانات على سبيل التبرع لحملة الصكوك للتحفيز، بينما لا يتم ذلك لحملة الأسهم، فيمكن للدولة أن تصدر الصكوك بأنواعها مع ما يتلاءم مع تحقيق هدفها، وذلك لتمويل مشاريعها التي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنشئ مشاريع مدرة للربح كي تساعدها في علاج موازنتها.

أما بالنسبة لدور الصكوك في حل مشكل المديونية، سواء كانت ديونا خارجية أو ديونا داخلية في شكل قروض ربوية، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها مثل: خدمات التعليم أو الصحة أو النقل، أو عن طريق إستصناع سلع تنتجها الدولة بحيث يحصل حاملها على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقا.

الفرع الثالث: تجميع وحشد المدخرات

تعتبر الصكوك أداة تساعد في جمع رأس المال بتمويل المشروعات الاستثمارية، من خلال تعبئة مواردها من المستثمرين، فتتنوع إصداراتها من حيث آجاله، مما يجعلها قادرة على تعبئة المدخرات من مختلف هذه الفئات، وأبرز مثال على هذا صكوك صناديق الاستثمار.[1]

الفرع الرابع: القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة

تساهم الصكوك الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة وتعمل على زيادة مستوى التشغيل وتشغيل الأموال المعطلة، حيث تعمل الصكوك على تحقيق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين .

فمثلا أسلوب المضاربة يحفز العاطل (الذي ليس لديه رأس مال) على العمل الجاد في الاستثمار، وبالتالي سوف يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، كما يمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب رأس المال على المشاركة في العمل الاستثماري، وهكذا في باقي أنواع الصكوك.[2]

المطلب الثاني: دور الصكوك في تحقيق البعد الاجتماعي

لقد حظي الجانب الاجتماعي والبشري باهتمام واسع من قبل المجتمع الدولي في كافة اقتصاديات العالم، لأن الإنسان يمثل جوهر التنمية وهدفها الأساسي، فوفق هذا البعد يتم التركيز على تحسين متطلبات وضروريات الحياة البشرية ومحاربة الفقر، وإعادة تخصيص الموارد بما يلبي الحاجيات العامة للمجتمع، وترخيص المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في عملية التنمية والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون ذلك وفق:

أ_ إنشاء صناديق للرعاية الاجتماعية: ويكون بإنشاء صندوق مفتوح، يمكن أن يصل الاكتتاب في صكوكه مستمرا لقبول أوقاف جديدة وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات ولصيدليات، إنشاء مراكز للإغاثة والطوارئ، مراكز الأدوية، إنشاء المكتبات العامة ومراكز البحث العلمي وغيرها.

ب_ إنشاء صناديق لرعاية الفقراء: تستخدم هذه الصناديق للتخفيف من ظاهرة الفقر التي أصبحت ترهق العديد من الدول، وذلك عن طريق إنشاء صندوق وقفي خاص برعاية الفقراء، حيث تقوم فكرته على طرح صكوك وقفية، هذه الصكوك تستثمر حصيلتها في أحد أوجه الاستثمارات المختلفة مثل المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء أسهم شركات ناجحة أيضا، أو شراء عقارات أو أراضي زراعية وتأجيرها.

ويمكن أن تكون محفظة استثمارية تحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات مع مراعاة أن تغلب عليها جانب الاستثمار العقاري مباني أو أراضي للتأجير، لأن العائد يكون معروفا ومضمونا، وعائد هذه الاستثمارات يصرف لصالح الفقراء في شكل معونات.

---

[1] عباس خديجة، قشام إسماعيل. **دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة، يوم 2021/06/29، ص 7.

[2] مطهري كمال. مطهري حنان، **الدور التمويلي للصكوك الإسلامية في الدول الإسلامية والغير الإسلامية**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة، يوم 2021/06/29، ص 22.

ج_ تقديم القروض حسنة: القيام بإقراض الفقراء قرضا حسنا، ولذين لهم قابلية للعمل بمنحهم مبالغ مالية، من أجل إنشاء مشاريع صغيرة، أو تطويرها وتمويليها بشراء ما يلزم من مستلزمات الإنتاج، ويتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط تتلاءم مع دخل المقترض.[1]

بالإضافة إلى الأدوار التالية:

_ تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

_ تقوية الروابط وتعزيز التضامن الاجتماعي .

_ تحقيق الاستقرار في النمو السكاني والرفاه الاجتماعي .

_ تحقيق الأمن الغذائي.

_ تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

_ بناء القدرات ودعم الشباب والعمل على تنمية المجتمعات.[2]

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق البعد البيئي

يعتبر التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون (الاقتصاد الأخضر) من أولويات الساعة، يكون ذلك من خلال التحول عالميا نحو استثمارات مسؤولة بيئيا، وتعتبر الصكوك الإسلامية (الصكوك الخضراء) من أهم الأدوات التمويلية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وتشمل الاستثمارات الخضراء أو الاستثمارات البيئية كل الخطط والمشاريع التي تضعها المؤسسة أو الدولة أو أي شكل من أشكال المنظمات في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية مساندة للبيئة، وبذلك تعد أنجع الوسائل لتنشيط آليات الاقتصاد الأخضر ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فهي التكييف النوعي طويل الأجل مع متطلبات البيئة الطبيعية، هذا وتشكل المشاريع البيئية محورا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، من شأنها تغيير تلك العلاقة العكسية بين تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبين نوعية البيئة، وتشتمل الاستثمارات المسؤولة بيئيا على ما يلي:

الفرع الأول: النقل المستدام

يعمل النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية بحيث يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام موارد الطاقات غير المتجددة، ويتميز بتكلفة معقولة مثل النقل الجماعي كالحافلات ومترو الأنفاق والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الايكولوجية والهجينة وتشجيع النقل عن طريق الأقدام واستعمال الدراجات تخفيفا للضوضاء والضجيج

[1] عبد الأحد البرنصي، **الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة قضايا واقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد1، ثانوية ابن الياسمين تازة، المغرب، ص ص 48، 49.

[2] أميرة حشيش، شعيب يونس، **الصكوك الوقفية كأداة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد2، جامعة سطيف 1، ص473.

وحوادث المرور، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة وتسهيل الوصول وحماية البيئة وضمان مناصب جديدة وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة.[1]

الفرع الثاني: إدارة المياه

ترتبط إدارة المياه بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية من خلال جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها وتحلية مياه البحار وتوليد الطاقة من المياه، و إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبة في الحفاظ على المخزون المائي، أي تحقيق الأمن المائي المستدام لأن المياه أصبحت قضية بارزة من قضايا التنمية المستدامة،[2] وتعزيز الأمن المائي في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة يتطلب الاستثمار في مختلف المشاريع التي من شأنها زيادة مصادر المياه الضرورية للاستهلاك والتي تضمن استمرار تدفق هذه الموارد على فترات زمنية طويلة، ويمكن استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء في الاستثمار في هذه المشاريع من خلال الآتي:

1. **حفر الآبار:** استخراج المياه الجوفية عن طريق تمويل العملية باستخدام الصكوك الإسلامية (الخضراء) كصكوك المساقاة والمشاركة والمضاربة.
2. **بناء السدود:** لأغراض الري والشرب أو لتزويد المصانع بما تحتاجه من موارد مائية أو وطاقة، وذلك من خلال الصكوك الإسلامية الخضراء فهي أداة فعالة لجمع الأموال اللازمة لمثل هذه المشاريع الكبيرة الحجم.
3. **أنشاء محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي :**حيث تتطلب هذه المحطات تجهيزات وتقنيات متطورة ومواد كيميائية لإذابة الأملاح، ومواد معالجة للتخلص من النفايات والبكتيريا والمواد الصلبة العالقة في المياه، ويمكن استخدام عقود الإستصناع والإستصناع الموازي أو استخدام عقد الإجارة لبناء هذه المحطات، ولجمع مبلغ المشروع يمكن استخدام الصكوك الإسلامية كصكوك المشاركة. [3]

الفرع الثالث: الطاقات المتجددة

هي طاقات أبدية وصديقة للبيئة وهي تختلف كليا عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة، ويسهم تطوير هذا القطاع في الحفاظ على خدمات الطاقة أو التوسع فيها، وتضفي تأثيرات هذه التكنولوجيات فوائد تشمل الحد من الآثار الصحية والبيئية المرتبطة باستخدام الوقود الاحفوري والوقود النووي، [4] ويمكن أن نعرف الطاقات المتجددة كذلك على أنها الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على

---

[1] ليلى جودي، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص ص 195، 196.

[2] سارة عزايزية، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا – دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، المجلد رقم 11، العدد رقم 02، جامعة الأغواط، 2020، ص 05.

[3] خديجة عرقوب وفريد كورتل، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سكيكدة، ص 257.

[4] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص5 .

نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد والتي لا يمكن أن تنفذ، أي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، وتوجد عدة أنواع من الطاقات كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وغيرها.

والاستثمار في هذا النوع من الطاقات يتطلب أموالا ضخمة تعمل الصكوك الإسلامية الخضراء على حشد الكميات المناسبة لها، كالاكتتاب عن طريق صكوك الإستصناع لصناعة اللوحات الشمسية و توربينات الهواء، أو استخدام صكوك المرابحة أو السلم لشرائها، أو تأجيرها أو وقفها في المساجد أو المستشفيات والمنازل التي تعاني نقصا في الطاقة خصوصا في المناطق الريفية والنائية الفقيرة مما يعزز الحياة والعدالة الاجتماعية، [1] وإن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة، يقلل من مخاطر الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، عن طريق قيام الدولة بشراء الطاقة من إدارة المشروع بسعر مناسب تراعي فيه قيمة الصكوك الإسلامية، ثم تقرر بيعه للجمهور بسعر أقل من هذا الثمن، حيث يمثل الفرق الناجم دعم من الدولة للجمهور، كما يمكن للدولة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالنظر إلى قيمة الصك السوقية، وتوزيع الأرباح على حملة الصك بنسبة كل صك ونشره حسب الإصدار، كما يمكن استعمال رأسمال الصكوك الإسلامية لتصليح ألواح الطاقة الشمسية.

الفرع الرابع: إدارة المخلفات

وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث أن إدارة مخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة. [2]

وتسهم عملية إدارة المخلفات في الحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية مثل المعادن والخامات والطاقة والوقود والتربة والمياه والموارد البيولوجية والغلاف الجوي، عن طريق زيادة إنتاجية الموارد وتقليل إنتاج النفايات والمخلفات وتدويرها. [3]

---

[1] ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] حفاي عبد القادر وشحوم رحمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة -السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، جامعة زيان عشور، الجلفة، 2018 ، ص 342.

[3] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص5 .

خلاصـــة:

برزت الصكوك المالية الإسلامية كواحدة من أهم الأدوات المالية التي استطاعت أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية، وذلك لما يميزها من خصائص تنفرد بها عن الأدوات المالية التقليدية المستخدمة في السوق المالي، كما أنها موجهة تحديدا للتمويل وفق صيغ الاستثمار الإسلامي، وهي تخضع بدورها إلى أحكام الشريعة الإسلامية حيث أثبتت الدراسات العلمية أن الصكوك الإسلامية جد فعالة في جذب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة للمتعاملين، وذلك من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية والبنى التحتية، وسد عجز الموازنة العامة، ومن هنا أصبحت الصكوك المالية الإسلامية أداة استثمارية تمويلية عالمية يعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية، وكذلك فرصة ملائمة للمؤسسات والحكومات من أجل تنويع محافظها الاستثمارية.

في حين أن التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي قد سبقت المفهوم التقليدي بقرون مضت بدليل القرآن والسنة، ومنطلقها عقائدي وإيماني وهي أشمل وأدق من المفهوم التقليدي، ركيزتها الأساسية الإنسان وعمارة الأرض في حدود الجانب الروحي والمادي معا للوصول إلى الطمأنينة النفسية والمادية وتحقيق التوازن بينهما وتجسيد هذا التوازن بين الأجيال الحالية ونقله للأجيال اللاحقة.

ومن هنا وفي هذا الإطار نجد أن المالية الإسلامية قطعت شوطا كبيرا نحو العالمية بتزايد مؤسساتها واتساع امتدادها الجغرافي وأدواتها وهذا يرجع للعديد من العوامل المساعدة على ذلك .

وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وجب الحصول على التمويل المناسب لها، حيث ساهمت الصكوك الإسلامية كآلية للتمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية كهياكل البنى التحتية، والقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة وكذا مساهمتها في مشاريع تنموية صديقة للبيئة، وبالتالي فالصكوك الإسلامية لديها القدرة على أداء دور ايجابي جد مهم في تمويل أبعاد التنمية المستدامة الثلاث.

الفصل الثاني:

متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية

تمهيد:

تشهد معظم دول العالم استخدام التمويل الإسلامي في مشاريعها التنموية إلى جانب التمويل التقليدي لتحقيق النهضة بمختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال العديد من الأدوات ومنها الصكوك الإسلامية التي شهدت انتشارا واسعا وأصبحت من أسرع الأدوات المتميزة في توفير حلولا تمويلية متنوعة لكل الفئات التي ترغب في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية، وتعتبر الصكوك أحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية الهامة التي برهنت على مقدرتها في تمويل مشاريع البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

بالرغم من نجاح صناعة الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي بما فيها الدول الغربية إلا أنه مغيب عن الساحة التنموية في الجزائر، وعليه سنعرض بعض التجارب الدولية في مجال استخدام الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية المستدامة، وما هي متطلبات تفعيلها بالجزائر على ضوء بعض تجارب الدول الرائدة والناجحة في هذا المجال، لاستخلاص الدروس المستفادة منها في الجزائر والوقوف على متطلبات تفعيلها، عن طريق العناصر الآتية:

المبحث الأول: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بمـاليزيا.

المبحث الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بالسودان.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بمـاليزيا

ماليزيا لها أكبر سوق للصكوك الإسلامية، وتخضع الصكوك الإسلامية الحكومية لرقابة البنك المركزي الماليزي، وهي تستخدم مختلف أنواع الصكوك الإسلامية في توسيع المشاريع المستدامة، بالإضافة إلى ذلك ظهرت الصكوك الخضراء كآلية مـالية إسلامية تدعم هذه المشاريع المستدامة بيئيا، وتساهم في تحقيق قيمة اقتصادية إضافية، وبالتالي إمكانية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

تعد التجربة التنموية في ماليزيا نموذجا يحتدى به، كونها واحدة من أوائل الدول الإسلامية التي استطاعت أن تحقق قفزات هائلة في التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الفرع الأول: واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا

مـــاليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ (758 329) كم ² عاصمتها هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجايا هي مقر الحكومة الاتحادية، لغتها الرسمية هي "باهاسا مالايو" ثم يليها اللغة الانجليزية واللغة الصينية والهندية، وصل تعداد سكانها إلى أكثر من 33.78 مليون نسمة سنة 2022، العملة المتداولة هي الرينغيت الماليزي (RINGGIT) أو ما يعرف بالدولار الماليزي، ويساوي الدولار الواحد الأمريكي (3.80) رينغيت.

ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما البحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضا باسم ماليزيا الشرقية) ، يحد ماليزيا كل من تايلند واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي، وتقع بالقرب من خط الاستواء ولها مناخ مداري.

لم تكن لماليزيا دولة موحدة الوجود حتى عام 1963، فلقد بسطت المملكة المتحدة نفوذها مستعمرة تلك المناطق وذلك أواخر القرن الثامن عشر، ثم حصلت ماليزيا على الاستقلال في 31 أوت 1957، دمجت كل من سنغفورة، ساراواك، وبورنيو الشمالية البريطانية وإتحاد مالايا جميعها لتشكل ماليزيا يوم 16 سبتمبر 1963. وأهم الديانات في ماليزيا :الديانة الإســـلامية وهي الديـانة الرسمية والأســاسية في البلاد، وتقريبا 60% من السكان مسلمون و 40% يدينون بالديانات الأخـرى مثل: البوذية والهندوسية والمسيحية والكونفوشية. [2]

يعود النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا في جانب كبير منه إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة الماليزية، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة

---

[1] سحنون محمود والعمراوي حنان، **صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا 2015، ص2.

[2] جلال حسن حسن عبد الله، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة –الواقع والتحديات المستقبلية**، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا – دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، الطبعة الأولى، برلين– ألمانيا، 2019، ص 158.

صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا أن تقدم أنموذجا تنمويا فريدا عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام.

وتعد حقبة رئاسة مهاتير محمد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية، ونجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية، فلم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية وخاصة القصدير والمطاط ونخيل الزيت، غير أنها ما لبثت عن طريق سياستها التنموية أن تتحول إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وأن تحتل اليوم مركزا مرموقا في الاقتصاد العالمي.[1]

منذ الاستقلال سنة 1958 قامت ماليزيا بتحويل نفسها من اقتصاد إنتاج المواد الخام إلى اقتصاد متنوع ومصدر رئيسي لمنتجات التكنولوجيا العالية، ويمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ بداية الستينات عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: استمرت هذه المرحلة خلال الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، إلا أنه ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تجن دولة ماليزيا من هذه المرحلة الكثير، مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية وبخطة مغايرة.

المرحلة الثانية: تغطي هذه المرحلة الخطة الماليزية الثانية (1971-1975) والخطة الثالثة (1976-1980) وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في العائدات النفطية في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة1981-1985 وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عملية التنمية في محورين هما موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات، الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، وتمثل هذه الفترة" **فترة التصنيع الثقيل** "مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي.

[1] بن قايد الشيخ، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة التجربة الماليزية (2008-2017)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 226.

المرحلة الرابعة: (مرحلة التحرر الاقتصادي)

استمرت هذه الفترة من 1986-2000 بإنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة وهي الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990)، الخطة الماليزية السادسة (1991-1995) والخطة الماليزية السابعة (1996-2000)، وهكذا شهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات ونهاية التسعينيات تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية، واتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.[1] كما سجلت في هذه المرحلة اعتماد ماليزيا على الخوصصة التي حققت لها جملة من الأهداف وهي:

- تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة وذلك من خلال تقليل حصة الحكومة في الشركات.
- تسريع عجلة النمو الاقتصادي بفضل جهود القطاع الخاص الذي يعتمد على المرونة والكفاءة وعدم التقيد بساعات عمل محدد.
- السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي.

المرحلة الخامسة: (سياسة الرؤيا الوطنية)

والتي بدأت بين عامي (2001 -2010)، عبارة عن خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح أماكن كثيرة من العالم، ومن ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية، إذ تعتبر الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في أي اقتصاد معرفي، حيث خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شمل القيم الأخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي.

المرحلة السادسة: (رؤية 2020)

أما رؤية (2020) فجعلت هدفها الأكبر تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020، وكان مهاتير محمد قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في فيفري 1991 وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة، وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وارتأى" مهاتير محمد " إن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إن كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي، ومن أبرزها إقامة مجتمع موحد ومترابط ويملك رؤية مشتركة، بناء مجتمع حر محصن وواثق من نفسه، مع إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح ومتمسك

[1] بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا- الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا- دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين -ألمانيا، 2019، ص ص 124-125.

بالقيم والأخلاق النبيلة، مع التأكيد على ثقافة التراحم والتكافل والعدل، وأن يكون مجتمعا علميا يتميز بديناميكية عالية في التعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظره مستقبلية، كل ذلك لتأمين الازدهار الاقتصادي القادر على المنافسة عن طريق تفعيل دور ماليزيا في منظمة رابطة الآسيان والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة.[1]

وفيما يلي انعكاس الجهود التنمية للمراحل الأخيرة على الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا:

الجدول رقم 01: تطور إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الناتج المحلي	255,02	297,95	314,44	323,28	338,06	301,36
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الناتج المحلي	301,25	319,11	358,71	364,68	337.34	372.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/country/malaysia, le : 10/05/2023, htm : 04:33.

ما يمكن ملاحظته هو أن الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في ارتفاع مستمر منذ 2010 حتى 2021، إلا أنه شهد انخفاضا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 نتيجة تراجع حجم صادرات البلاد من النفط بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، وانخفض كذلك سنة 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) ليستأنف الارتفاع في سنة 2021.

إن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي سنويا يعني زيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية، وهذه الزيادة سيقابلها زيادة في الدخل الذي ستحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، كما أن هذه الزيادة ستؤدي أيضا إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، أي ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، مما سيعمل على تشجيع الاستثمار وزيادة المشاريع الإنتاجية وانتعاش الاقتصاد الوطني.

مما لا شك فيه أن ماليزيا تعد نموذجا فريدا في مجال التعليم، فما حققته في أقل من أربعة عقود لم تحققه العديد من الدول النامية التي كانت لها ظروف أفضل من ماليزيا، فنظام التعليم في ماليزيا تطور بتكور المرحلة التاريخية التي عاشها المجتمع الماليزي خلال العقود الأربعة الماضية، معتمدا في ذلك على الإرادة القوية والتخطيط الدقيق المنظم والعمل السريع الفاعل، فبعد أن كانت البلاد تعيش في مأزق التعددية العرقية والصراعات الحضارية والأطماع الاستعمارية، استطاعت بفضل نظامها التعليمي المتفرد أن تحقق الوحدة الوطنية، ولم يكن لماليزيا تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي

[1] بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 230، 229.

تقليدي إلى قطاع صناعي حديث، واليوم تقوم ماليزيا بتوظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصال.

فمع بوادر الاستقلال نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي شرعت ماليزيا في الإعداد لنظام تعليمي متين، وكانت البداية مع" **تقرير رزاق 1956**" الذي أصبح أساس السياسة التعليمية حتى يومنا هذا، وتجد وزارة التعليم نفسها ملزمة بتحقيق متطلبات الخطط في القضايا التالية: [1]

1. الوحدة القومية والقضاء على الفقر بغض النظر عن العرق.
2. تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي في ظل العدالة.
3. تخفيض التفاوتات في التنمية الاقتصادية بين الولايات، وبين المناطق الحضرية والريفية.
4. إعادة بناء المجتمع الماليزي ورفع تنمية الموارد البشرية.
5. صناعة العلوم والتكنولوجيا وتكامل التخطيط الاقتصادي، الاجتماعي وحماية البيئة.

وفي عام 1960 عينت لجنة مراجعة لتراقب التقدم في تنفيذ سياسة التعليم الوطني، وتوصلت إلى أن التوصيات الجوهرية في السياسة الجديدة مطبقة وملتزم بها، وقدمت لجنة المراجعة هي الأخرى عددا من التوصيات أصبحت أساسا لقانون التعليم عام 1961.

ويمكن تلخيص البرامج التنموية المنفذة من خلال النقاط التالية:[2]

أولا: في مجال التعلم

تخطط ماليزيا لجعل التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة، وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي "**رؤية 2020**" الذي يهدف إلى الوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية، والتعليم في ماليزيا مجاني فمعظم المدارس في البلاد حكومية أو مدارس تدعمها الحكومة، ويبدأ التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية "**التمهيدية**" إلى المراحل العليا، ويتكون النظام التعليمي في ماليزيا من أربع مراحل يبدأ من المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات، يليها سنتان للمرحلة الثانوية العليا، وسنتان لمرحلة ما بعد الثانوية، وتوجد العديد من الجهود التي ساعدت على النهوض بهذا القطاع.

– استفادت ماليزيا في مسار تطورها من البلدان المجاورة وخاصة اليابان أين كانت ترسل بعثات من الطلاب من أجل رفع مستواهم مع إلزامهم بالعودة عند نهاية فترة التكوين، فأصبحت تتميز بكثافة عالية للرأس المال المعرفي، بفضل سياسة التعليم المعممة واستقطاب عشرات الجامعات الأجنبية الرائدة التي فتحت فروعا لها.

– توافقا مع ثورة عصر التقنية قامت الحكومة الماليزية في عام 1996 بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة، وفي السياق نفسه تم إنشاء أكثر من

---

[1] عط الله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا السودان والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013–2014 ص 129.

[2] محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية..مهاتير محمد ...والصحوة الاقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 30.

400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج تتلاءم مع برامج الجامعات في الخارج، وأتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

– في مجال البحث والتطوير تم منح الباحثين التي تركز أبحاثهم على خلق القيمة إعفاء ضريبيا بنسبة 50% لمدة 5 سنوات على الدخل الذي يحصلون عليه من المتاجرة بنتائج أبحاثهم، وتراوحت براءات الاختراع الممنوحة بين 1500 إلى أكثر من 2000 سنويا في الفترة 2000– 2010.

– توافقا مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات نجد تجربة المدارس الذكية التي تعتبر من التجارب التعليمية الرائدة في ماليزيا، فالمدارس الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، من خلال إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، وتعتبر هذه المدارس تطبيقا لمشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية التقنية للتعليم، واعتمد هذا المشروع على تطوير أربعة محاور رئيسة في العملية التعليمية وهي:

- التدريب وتطوير مهارات العنصر البشري.
- المناهج وطرق التدريس.
- المواد ومشروعات البنية التحتية للمدارس.
- إنشاء المحتوى ومصادر التعلم الرقمية وذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية، ويتمثل دور الوزارة في التنفيذ فقط؛

– تبنت وزارة التعليم الماليزية عددا آخر من المشاريع مثل مشروع المدارس الصينية الذكية وهي مدارس للماليزيين من أصول صينية، وفيها يفرض على الطالب رسوما رمزية، وقامت هذه المشاريع على يد القطاع الخاص، حيث يحصل المدرسون على دورات تطويرية لاستخدام المنهج الرقمي وتقدم الشركة معملين متكاملين للحاسب، بالإضافة إلى أنها تقوم بتزويد الفصول الدراسية بكمبيوتر وشاشة تلفزيونية مرتبطين بعضهما بغرض مساعدة المعلم في الشرح والإلقاء وإعطاء الطالب مزيدا من التوضيح، إضافة إلى إمكانية استخدامهما من قبل الطالب؛

ثانيا: القضاء على ظاهرة الفقر

إن ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، كما أن سبل مواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات التي وجب على الدول مواجهتها والتغلب عليها، ومن أهم التجارب التي كُللت بالنجاح في هذا المجال نجد التجربة الماليزية، فلقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر من خلال برمجة مجموعة من المخططات التنموية والتي وفقت فيها إلى حد بعيد؛

تمحورت هذه البرامج في:

1. برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا: حيث قدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة؛

2. برنامج أمانة أسهم" البوميبترا ":والذي يهدف إلى تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين "**البوميبترا** " وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

3. برنامج أمانة اختيار ماليزي: برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء.[1]

بالإضافة إلى المنح الحكومية والتي تتمثل في الإعانات المالية للفقراء أفرادا وأسرا، مثل تقديم إعانة شهرية لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، وكذا تنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم القروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في1997، وتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية منها والاقتصادية في المناطق النائية، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020.

فلقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من 52.40% إلى 5.50 %، بمعنى تناقص عدد الأسر الفقيرة إلى أكثر من تسعة أضعاف عما كان عليه في السبعينات، وبلغ معدل الفقر في سنة 2009 حوالي 3.8%.[2]

وتسعى الحكومة الماليزية من خلال خططها إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية للوصول إلى الرؤية الماليزية لعام2020، وتركز من خلال هذه الخطط على تخفيض نسبة الفقر من خلال نشر العدالة الاجتماعية، ونجحت في تحقيق ذلك في سنة 2015 أين وصل معدل الفقر إلى 0.4 %.[3]

ثالثا: في مجال الصحة

تبذل الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، حيث تنفق 5 % من قطاع الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية، نتيجة لزيادة تعداد وأعمار السكان، فالحكومة ترغب في تطوير المستشفيات الحالية من خلال إعادة تجهيزها، وبناء وتجهيز مستشفيات جديدة، والتوسع في أعداد المستوصفات، وتحسين مجال التدريب والتوسع في الرعاية الصحية عن بعد.

وعموما يوجد في البلد نظام فعال وعلى نطاق واسع من الرعاية الصحية، بالإضافة إلى قطاع صحي خاص، فلقد بلغ معدل وفيات الرضع، وهو معيار تحديد الكفاءة العامة للرعاية الصحية نسبة 10% في عام 2005، منافسا للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أما العمر المتوقع عند الولادة فقد بلغ 74 في نفس السنة، كما تمتلك بنية تحتية متقدمة في الأبحاث الطبية والإسعافية وقدرات الهندسة البيولوجية، وتشكل كل

[1] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] نفس المرجع، ص ص، 129- 131.

[3] كنزة بن غالية وآخرون، **التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحها**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 05-العدد رقم 02، الجزائر، 2019، ص 103.

من التقنية الحيوية، والطب الحيوي، والأبحاث السريرية أكثر من نصف المنشورات العلمية في البلاد، حيث استخدم القطاع الصناعي هذه المعرفة الواسعة لتطوير العقاقير والمعدات الطبية والمعالجات الدوائية. [1]

الفرع الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

يعد التلوث من بين أبرز المشكلات التي تعاني منها ماليزيا، ويتمحور هذا المشكل في النقاط التالية:

أولا: تلوث الهواء

يعتبر تلوث الهواء مشكلة معترف بها على نطاق واسع، وهي مشكلة تزداد سوءا منذ 50 عاما، حيث أدى تدفق المزارعين إلى المناطق الحضرية إلى زيادة تلوث الهواء بسبب الزيادة في حركة المرور في المدن، كما أدى حرق الكتل الحيوية إلى تعميق المشكلة أكثر، وتتمثل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في ماليزيا في المركبات ذات المحركات (82%)، محطات الطاقة (9%)، الوقود الصناعي (8%)، عمليات الإنتاج الصناعي (3%)، والأفران المنزلية والتجارية (0,8%)، ووفقا لإدارة النقل البري في ماليزيا، فقد ارتفع عدد مركبات الطرق المسجلة من 6,8 مليون مركبة في عام 1995 إلى 12,2 مليون مركبة في عام 2001 إلى 19 مليون مركبة في عام 2009، وتعتبر كوالالمبور أكبر ملوث في ماليزيا.

ثانيا: تلوث المياه

هناك العديد من مصادر تلوث المياه في ماليزيا مثل الصرف الصحي، التلوث الناتج عن الصناعة والمياه السطحية، وعلى الرغم من وفرة الأمطار في ماليزيا بمتوسط إمداد يبلغ 324 مليار م^3 من مياه الأمطار سنويا، والطلب البالغ 11 مليار م^3 سنويا، فإن الكثير من هذه المياه تصبح ملوثة ولا يتم علاجها، وبسبب هذا تعاني ماليزيا رغم هطول الأمطار بكثرة من نقص المياه النظيفة على الرغم من توفر 468 محطة مياه، فإن المياه العذبة نادرة أكثر مما يشير إليه متوسط هطول الأمطار، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050 سيبلغ الطلب على المياه حوالي 18 مليار م^3 من المياه، مما يتطلب الحد من التلوث.

ثالثا: المخلفات الصلبة

يبلغ مجموع توليد النفايات في ماليزيا 7 ملايين طن في عام 2000، ويبـــلغ متوسط الزيادة السنوية 3%، ويرجع ذلك أساسا إلى عوامل مثل الهجرة الحضرية والتنمية الاقتصادية السريعة، وتسعى السياسة القومية الماليزية إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الجيدة عبر تحسين نوعية المعيشة للسكان وضمان احترام المعايير البيئية في هذا الشأن، حيث تسعى ماليزيا إلى خلق مجموعة من السبل لضمان العيش الكريم نذكر منها: [2]

- خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، والتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات.
- ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.

[1] عطا الله حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 133، 132.

[2] بوزرب خير الدين آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 132،131.

- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.

المطلب الثاني: واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا

عرفت الصكوك الإسلامية تطورا كبيرا في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأصبحت تؤدي دورا بارزا في دعم الاقتصاد وتعبئة الادخار، وتعتبر ماليزيا أكبر الدول الرائدة في هذا المجال بامتلاكها لأكبر الأسواق المالية الإسلامية، ونسعى من خلال هذا المطلب إلى إبراز واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

الفرع الأول: نبذة عن نشأة سوق رأس المالي الإسلامي في ماليزيا

إن بداية العمل في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا يعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، عندما قامت الشركة " Shell MDS Sdn Bhd" بإصدار وعرض الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام 1990 ، تبع ذلك إصدار العديد مِن الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتّساعه.

كما قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، واتخاذ خطوات جوهرية من بينها تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي (ICMD) وذلك في سنة 1994، وفي أواخر نفس السنة تم إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية IISG، وبعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعي (Shariah Advisory Council).[1]

الفرع الثاني: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية لتحتل المرتبة الأولى عالميا، وقبل التطرق إلى واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا لابد لنا من معرفة واقعها في العالم ككل.

أولا: تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية عالميا

انتشرت الصكوك الإسلامية كأداة معاصرة يقبل عليها المتعاملون من مختلف دول العالم، نظرا للدور البارز الذي تلعبه في توفير التمويل وإدارة السيولة، حيث تعتبر أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي الواعدة، والتي عرفت انتشارا وتوسعا في الآونة الأخيرة، وأصبحت الأسرع نموا في سوق التمويل الإسلامي العالمي، ويوضح الشكل التالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة 2010-2021.

[1] العرابي مصطفى، حمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد- ماليزيا أنموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01 (مارس 2017)، بشار-الجزائر، ص ص 73،74.

الشكل رقم 03: إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Internationl islamic financial market, **A Comprehensive study of the Global sukuk market**, sukuk report (2010- 2021).

بلغت إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية 188.121 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021، وذلك بمعدل نمو 7.72 % مقارنة بعام 2020، وهي أعلى قيمة لإصدار الصكوك منذ نشأتها، كما يظهر من خلال الشكل رقم 01 أن سوق الصكوك الإسلامية خلال الفترة من (2010 –2013) حقق رواجا كبيرا إذ بلغت قيمة الصكوك فيها أكثر من 135 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013، بعدها شهدت الصكوك الإسلامية انخفاضا معتبرا خلال الفترة (2014–2016)، لتستمر في الارتفاع بعد ذلك إلى غاية 2021، وهو ما يؤكد أن الصكوك الإسلامية أصبحت محركا رئيسيا لأسواق رأس المال في العالم.

والشكل رقم 2 يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال سنة 2020.

الشكل رقم04: إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب البلد خلال سنة 2020

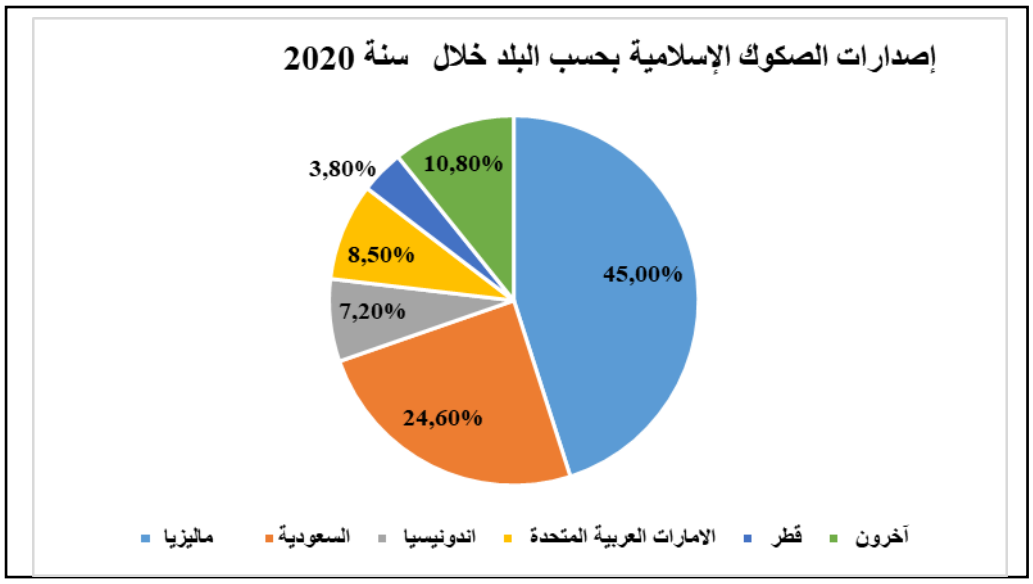

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Internationl islamic financial market, **A Comprehensive study of the Global sukuk market**, sukuk report , December 2021, P : 184.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 أن ماليزيا تحتل صدارة إصدار الصكوك الإسلامية في العالم خلال سنة 2020 بنسبة45%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 24.60 %، ثم باقي إصدارات البلدان الأخرى 10.80% ثم تليها الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا وقطر بالنسب التالية من الإصدار العالمي على التوالي 8.50%،7.20%، 3.80%.

ثانيا : تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية بماليزيا

باتت ماليزيا محط أنظار العالم الاقتصادي المتطور سواء بالنسبة للمستثمر المسلم أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي في صناعة الصكوك، بحيث أصبحت تشغل القاعدة الأولى في تنمية البنية التحتية لكافة مستويات القطاعات الاقتصادية الخاصة منها والحكومية.

فامتلاكها لسوق متطورة في التمويل الإسلامي، جعلها تسيطر من خلاله على صناعة الصكوك لتحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإصدارات العالمية، وشكلت إصداراتها ما يقارب ثلثي قيمة الصكوك في العالم، ومن أهمها تلك الإصدارات التي استخدمتها الحكومة الماليزية في تمويل عمليات إنشاء وتطوير المشروعات العملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل: إنشاء المطارات، والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز، وصناعة البتروكيماويات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت بماليزيا مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي والتنمية.[1]

[1] عيسى يوسف بازينة، **الصكوك الإسلامية التجارب والممارسات الدولية**، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد رقم 09، قطر، أكتوبر 2018 ص 181.

ويمكن تصنيف الصكوك الإسلامية التي يتم إصدارها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية الماليزية إلى العديد من التصنيفات، نذكر منها حسب الجهات المصدرة:

1-صكوك إسلامية حكومية: الصكوك الحكومية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي أصدرتها الحكومة الماليزية بمثابة شهادات الاستثمار الحكومي "Government Investment Certificates GIC"، وتم إصدارها في أوائل عام 1983 وتعد أول الشهادات في العالم تصدر من دون فائدة.

وفي جوان 1983 تم إصدار نوع آخر يعرف بالصكوك الاستثمارية الحكومية (Investment Issues GII) – وهي شهادات استثمارية حكومية والغرض منها هو حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على المشاريع التنموية، وقيمة العائد على هذه الشهادات لا يحدد مقدما.

إن الهدف الأساسي من اعتماد الحكومة الماليزية على هذه الأداة في تمويل عملية التنمية، هو تمكين الحكومة من المضي قدما في تمويل مشاريعها الكبرى (البنية التحتية) دون أي حاجة لزيادة المعروض من النقود (التمويل التضخمي)، أو فرض المزيد من الضرائب كما هو الحال في النظم التقليدية، ولذلك فإن هذه الشهادات لها تأثير توسعي دون توليد الاتجاهات التضخمية.[1]

2-صكوك إسلامية للشركات: وهي عبارة عن إحدى الأدوات المالية الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل التي أصدرتها الشركات الخاصة، طرحت فكرة هذه الصكوك في ماليزيا عام 1990، وتعد أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق الماليزي.[2]

ويوضح الشكل التالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2010-2021)

[1] بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2] نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007، ص ص 110،111.

الشكل رقم 05: حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار رينجيت ماليزي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Securities Commission Malaysia, **Annual report 2021** , Part statements, statistics and activities, 2021, P 152.

- محمد لخضر بوساحة وآخرون، **واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وآفاق استفادة السوق المالي الجزائري منها**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 1، 15 مارس 2023، ص 53.

تعتبر السوق المالية الإسلامية الماليزية من الأسواق الثرية بالأوراق المالية الإسلامية، إذ كما تطرقنا بخصوص نشأتها أن لها ثلاثة عقود وما يزيد من الزمن في مجال إصدار الصكوك وتداولها، وهو ما جعلها تحقق أرقام عالية في هذا المجال إذ كما يظهر من خلال الشكل رقم 3 أن أعلى إصداراتها للصكوك الإسلامية بلغ أوجه عام 2012 بواقع 324,60 مليار رنجيت (105,14 مليار دولار أمريكي)، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تركيز ماليزيا في المقام الأول على مخططات تطوير مشاريع البنية التحتية، اعتمادا على الصكوك الإسلامية كمصدر للتمويل طويل الأجل، كما استثمرت تلك الأموال في تعزيز العديد من المشاريع الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية لتنشيط السوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب والعرض على الصكوك الماليزية محليا ودوليا.

كما يظهر من خلال الشكل رقم 3 انخفاض حجم الإصدار خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 وذلك يعود إلى انخفاض قيمة العملة وتذبذب في أسعار النفط خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى صدور قرار من البنك المركزي الماليزي يقتضي تخفيض إصدار الصكوك، ليستعيد قطاع التصكيك عافيته فيما بعد خلال (2017-2019) بسبب تنويع إصدارات الصكوك من حيث الصيغ، وبالأخص الرواج الذي لقيته صكوك المرابحة بسبب انخفاض مخاطر الاستثمار بها وكذلك ظهور الصكوك الخضراء، ثم نلاحظ انخفاض في حجم الإصدارات لعام 2020 وذلك بسبب الوضع الوبائي كوفيد 19 ناهيك عن أزمة السيولة

العالمية التي تزامنت مع انتهاء أجل المخطط الرئيسي الثاني لسوق المال Masterplan 2 والذي على إثر انتهائه تم رفع الإعفاءات الضريبية عن عملية التصكيك.

أخيرا يظهر ارتفاع في حجم إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا لعام 2021 إلى 237.41 مليار رينجيت (57,29 مليار دولار أمريكي) بمعدل نمو 1.06 % مقارنة بعام 2020.

الفرع الثالث: تطور أنواع إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا

يمكن دراسة أهم التطورات التي عرفتها أنواع الصكوك المتداولة في ماليزيا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: صيغ التمويل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا (2019-2020)

نوع الصكوك	الشـــــرح	النسبـــــة	
		2019	2020
صكوك المرابحة	هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.	**39.40**	**61.05**
صكوك المضاربة	هي أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، يساهم الملاك برأس المال بينما المستثمر يساهم بعمله، ويحصل كل منهما على نسبة في الربح.	**12.23**	**10.56**
صكوك المشاركة	هي عقد المشاركة المعروف في عقود الاستثمار، وهي مشابهة كثيرا للمضاربة ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المشاركة نجد فيها الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشركة.	**6.72**	**4.03**
صكوك الإجارة	هي صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، يصدرها مالك العين المؤجرة، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على دخل الإيجار وعائد رأس المال من العين المؤجرة، كما أن ماليزيا أصدرت صكوك الإجارة الدولية والمحلية.	**0.1**	**0.18**
صكوك الخضراء	هي عبارة على أوراق مالية ترتبط عوائدها باستثمارات صديقة للبيئة، كما أنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية.	**4.85**	–
صكوك الوكالة بالاستثمار	هي الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية، فيها وإصدارها مبني على أساس عقد البيع بالثمن الآجل أو المرابحة.	**36.68**	**0.56**
الصكوك الهجينة	وتجمع بين شكلين أو أكثر من أشكال التمويل الإسلامي في هيكل مثل الإستصناع والإجارة والمرابحة والإجارة وغيرها.	–	**23.66**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Malaysian ICM bulletin, IIFM sukuk report 2021 ,p185.

- زمولي هندة، عبد الحميد حفيظ، **دراسة تحليلية لواقع الصكوك على الصعيد الدولي- تجربة ماليزيا أنموذجا**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01 جوان 2021، ص ص 532،533.

– بونقاب مختار، شاوش حجة الله، **الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة– دراسة التجربة الماليزي مع استشراف لحالة الجزائر**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 3، العدد 2، 2022، ص ص 37،38.

نلاحظ أن صكوك المرابحة الأكثر تداولا في سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنسبة 61 % سنة 2020 مما يعطي القيمة العالية في الإصدار من بين إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية خاصة في السنتين 2020 و2019، ثم صكوك المضاربة في المرتبة الثانية، في حين احتلت صكوك المشاركة والوكالة والهجينة المراتب الثالثة، الرابعة والخامسة في سوق الصكوك الماليزي بنسب متفاوتة.

وعليه نستنتج بأن إصدارات الصكوك الماليزية تتميز بتنوعها تبعا لصيغ التمويل المعروفة في الفقه الإسلامي، وهو ما يسهل لأصحاب مصدري الصكوك اختيار النوع حسب طبيعة المشروع.

الشكل رقم 06: تطور إصدارات الصكوك في ماليزيا حسب نوع المصدر 2021

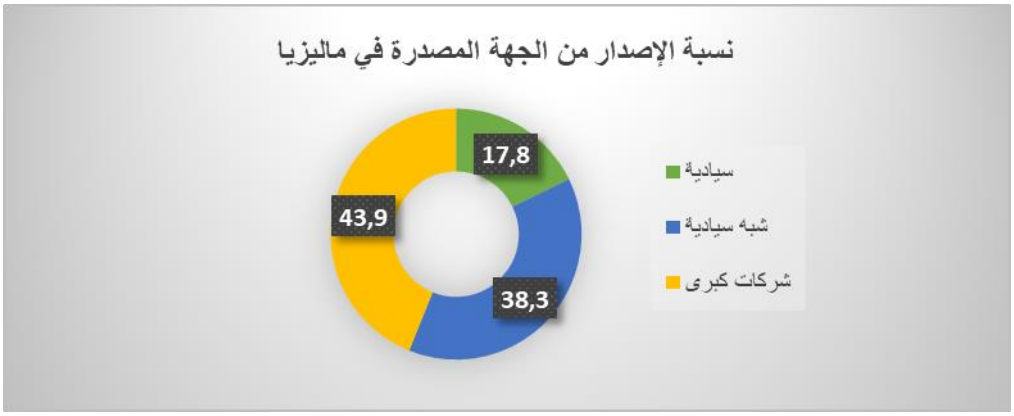

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ifsb, **islamic financial services industry stability report 2022**, p28.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 4 أن نسبة الإصدار الأكبر للصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب الجهة المصدرة خلال سنة 2021 كان من خلال الشركات الكبرى وذلك بنسبة 43.90%، تليها شبه سيادية بنسبة 38,30%، ثم السيادية بنسبة 17.80% من الإصدار الماليزي.

وسنوضح من خلال الشكل التالي تطور حجم أصول الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2010–2022.

الشكل رقم 07: حجم أصول الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار رينجيت ماليزي

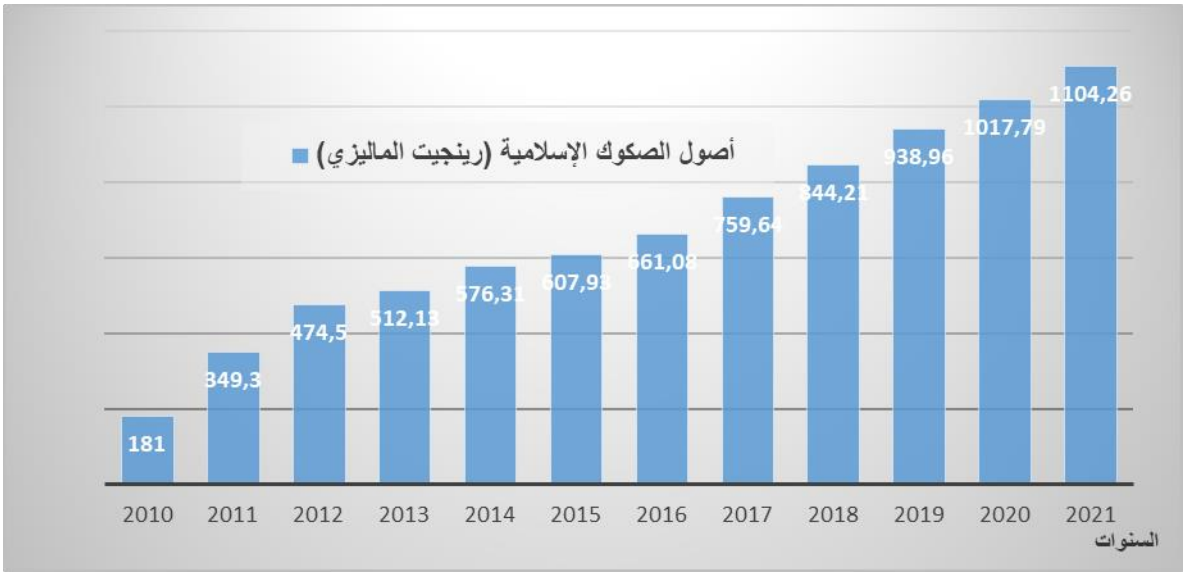

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Securities Commission Malaysia, **Annual report 2021** , Part statements, statistics and activities, 2021, P 152.
- Islamic Financial Services Industry Stability **Rapport (2011-2022)**, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia.
- iifm **sukuk report 2021** , P 184

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن حجم أصول الصكوك الإسلامية متزايد خلال الفترة (2010-2021)، قدر سنة 2010 بـ 181 مليار رينجيت ماليزي (56.29 مليار دولار أمريكي) ، ثم ارتفعت بنمو متزايد حيث بلغت سنة 2021 مقدار 1104.26 مليار رينجيت ماليزي (266.46 مليار دولار أمريكي)، وهذا دليل على زيادة استخدام الصكوك في ماليزيا كأحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والبحث عن أدوات بديلة لتفادي آثارها، ولمساهمة هذه الأدوات في تمويل المشاريع التنموية في العديد من الدول خاصة في ماليزيا، والتي تستحوذ على نسبة 45.10 من إجمالي حجم أصول الإصدارات العالمية.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا

للوقوف على دور الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في دولة ماليزيا، سنعرض بعض المشاريع الممولة بالصكوك الإسلامية بماليزيا وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بماليزيا

تؤدي الصكوك الإسلامية في ماليزيا دورا هاما في تعبئة الأموال لأغراض تنموية واقتصادية، وتسهم بشكل مباشر في تمويل القطاعات الاقتصادية الهامة والمشاريع الكبرى، مما يساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية لدولة ماليزيا كالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: مساهمة الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنـــــــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	255,02	297,95	314,44	323,28	338,06	301,36
حجم إصدارات الصكوك	41,25	60,53	105,10	87,54	80,28	30,32
نسبة المساهمة (%)	16,17	20,31	33,42	27,07	23,75	10,06
السنـــــــوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	301,25	319,11	358,71	364,68	337,34	372,98
حجم إصدارات الصكوك	31,28	39,27	49,56	56,80	53,34	57,29
نسبة المساهمة (%)	10,38	12,31	13,82	15,58	15,81	15,36

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/country/malaysia, le : 10/05/2023, htm : 04:33.

-Securities Commission Malaysia, **Annual report 2021** , Part statements, statistics and activities, 2021, P 152.

- محمد لخضر بوساحة، زينب فيلالي، محمد عبد الوهاب شاني، **واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وآفاق استفادة السوق المالي الجزائري منها** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01 (2023)، 15 مارس 2023، ص 53.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصكوك الإسلامية تساهم بنسبة لا بأس بها في الناتج المحلي الماليزي بين (10,38 – 15,81) خلال الفترة (2016-2021) ، وبنسبة أكبر خلال الفترة (2010-2015) قدرت بين (10,06 – 33,42) ، وبالتالي المساهمة في تحسين التنمية والازدهار اقتصادي من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 08: تطور إصدارات الصكوك حسب نوع القطاع 2021

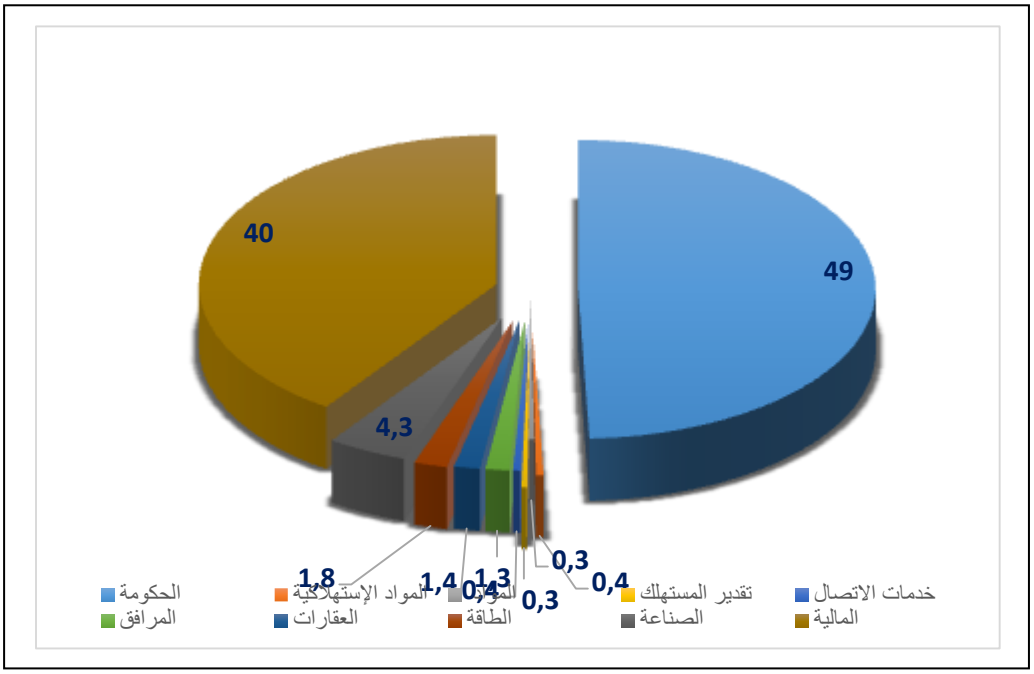

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- ifsb**, islamic financial services industry stability report 2022**, p30.

نلاحظ من الشكل السابق أن الصكوك الإسلامية تساهم في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن القطاع الحكومي يحتل الصدارة بنسبة 49%، يليه قطاع الاستهلاك بـ 40 %، ليشكلا معا أكثر من 80%، ثم قطاع الصناعة بـ 4,3 % والطاقة بـ 1.8%، وهي قطاعات إستراتيجية ومهمة جدا في عملية التنمية.

كما أن ميزة التنوع في إصدار الصكوك الإسلامية للتمويل (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الوكالة وغيرها)، تستهدف تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها، وبالتالي يتضح لنا أنه كلما تنوعت الأدوات المالية الإسلامية من حيث الكم أو النوع أو الآجال كلما كان ذلك مشجعا للمتعاملين أو الشركات في إشباع حاجاتهم التمويلية بغرض تمويل مشاريعهم التنموية أو لغرض استثمار أموالهم بشراء هاته الصكوك، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة الدالة على نجاح تمويل مشروعات اقتصادية كبرى.

أصدرت ماليزيا صكوك حكومية دولية (صكوك الإجارة الدولية) سنة 2001 بحجم إصدار 600 مليون دولار ومن أشهر المشروعات الاقتصادية التي تم تمويلها بالصكوك الإسلامية نجد: [1]

[1] بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 113- 115.

أولا: مطار كوالالمبور الدولي

حيث تم إصدار صكوك مدتها عشر سنوات، وخلال تلك الفترة تكون ملكية المطار ملكا لحملة الصكوك وبعدها تسترجع هذه الملكية إلى ملكية الدولة مع حلول ميعاد الاستحقاق.

ثانيا: بناء مستشفيات

في عام 2002 قامت الحكومة الماليزية بإصدار صكوك دولية بقيمة 600 مليون دولار تستحق عام 2007 وذلك من أجل بناء مستشفيين تابعين للحكومة، ومجمع مباني حكومية (تتضمن وزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية والصناعة ومكاتب حكومية)، ومجمع سكني حكومي، لذلك قامت الحكومة بتأسيس شركة ذات غرض خاص لهذا السبب بحيث يمثّل كل صك حصة في أرض كانت مملوكة للحكومة الماليزية وقامت ببيعها لحملة الصكوك، على أن تقوم باستئجارها بقيمة إيجارية متفق عليها توزع نصف سنوياً على حملة الصكوك(العائد على الصك)، وتم تحديدها بسعر الليبور 06 شهور كسعر استرشادي بالإضافة على 0.95 % من قيم الصك، وفي تاريخ الاستحقاق قامت الحكومة بإعادة شراء الأرض بنفس سعر بيعها، ورد قيمة الصكوك، واستخدمت الحكومة حصيلة تلك الصكوك في بناء المشاريع المذكورة فوق الأرضية محل التعاقد.

وقد قام بنك (HSBC) بتنظيم الإصدار كمنظم رئيسي، وساعده عدد من البنوك الأخرى، وقامت مؤسسة (Standard and Poor's) بتصنيف تلك الصكوك ائتمانيا بـ (BBB)، كما قامت مؤسسة موديز (Moody's) (BAA2)، وتم إدراج تلك الصكوك في بورصة لوكسمبورغ والبورصة الماليزية (Labuan Financial Exchange).

ثالثا: مشروع تمويل شركة اتصالات ماليزيا

في عام 2006 أصدرت شركة خزانة الذرع الاستثماري للحكومة الماليزية أول صكوك مشاركة قابلة للتحويل لأسهم، لتمويل شركة اتصالات ماليزيا الموفّر الرئيسي لخدمات الاتصالات بماليزيا، وقد بلغ حجم الإصدار 750 مليون دولار وأجل استحقاق 05 سنوات، ويعد هيكل تلك الصكوك مبتكر إلى حد كبير، فهي أول صكوك مدعومة بأصول مالية (وهي أسهم في شركة اتصالات ماليزيا) على عكس معظم إصدارات الصكوك، والتي تكون مدعومة بأصول ملموسة، وأصبحت الصكوك قابلة للتحويل إلى أسهم في شركة اتصالات ماليزيا، وقد تم تأسيس شركتين ذات غرض خاص من أجل نقل ملكية الأسهم إلى حملة الصكوك.

رابعا: مشاريع الصكوك الخضراء " Green Sukuk "

أصدرت ماليزيا صكوك خضراء لأغراض التنمية المستدامة في ديسمبر 2017 بلغ مجموعها 2 مليار رينجيت ماليزي (حوالي 466 مليون دولار أمريكي) لتمويل بناء مشروع استثماري (المباني الخضراء) يتمثل في برج مرديكا(PNB118) ، كما أصدرت ماليزيا صكوك خضراء في أفريل 2018 بلغ مجموعها 240 مليون رينجيت ماليزي (حوالي 56 مليون دولار أمريكي).

1- التعريف بالمشروع:

تم إنشاء (PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad –PNBMV) كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة (PNB Permodalan Nasional Berhad) لتنفيذ مشروع (Warisan Merdeka) الذي يضم برجا مبدع التصميم مكونا من 118 طابقا ومركزا تجاريا للبيع بالتجزئة وشققا خدمية وفندقا فاخرا ومنصة مراقبة، تم تسمية البرج باسم (Merdeka PNB118)، عند اكتماله سيكون هذا البرج أطول مبنى في جنوب شرق آسيا، حيث يبلغ ارتفاعه حوالي 630 مترا.

ففي ديسمبر 2017، أصدرت (PNBMV) صكوكا خضراء تتوافق مع مبادئ الشريعة سميت (صكوك Merdeka ASEAN Green SRI)، وذلك وفقا لبرنامج صكوك بقيمة اسمية تصل إلى 2 مليار رينجيت ماليزي. تستخدم عائدات هاته الصكوك الخضراء في التمويل الجزئي لمشروع برج (Merdeka PNB118)، وسيخصص باقي العائدات للأنشطة الداعمة، تعد صكوك (Merdeka ASEAN Green SRI) من الصكوك الرائدة في إتباع معايير السندات الخضراء (ASEAN Green Bond –AGBS) التي طورها منتدى(-ASEAN Capital Markets Forum –ACMF)، كما أنها تعتبر داخل إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI) المحدد من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا. [1]

2- مراحل إصدار الصكوك الخضراء للشركة:

قد تمت عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة **(PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)** على مراحل وفق الجدول التالي:

[1] PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad , **Green Sukuk**, Article post ésur le lien https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk le 2023/05/26 , 20:33.

الجدول رقم 04: مراحل عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)

الرقم	تاريخ الإصدار	مبلغ الإصدار (المليون الرينجيت الماليزي)	المدة (سنوات)
01	29 ديسمبر 2017	10	5
02	29 ديسمبر 2017	20	6
03	29 ديسمبر 2017	30	7
04	29 ديسمبر 2017	60	8
05	29 ديسمبر 2017	570	15
06	28 جوان 2019	65	7
07	28 جوان 2019	70	8
08	28 جوان 2019	90	9
09	28 جوان 2019	220	13
10	27 ديسمبر 2019	100	10
11	27 ديسمبر 2019	105	11
12	27 ديسمبر 2019	120	12
13	27 ديسمبر 2019	110	13
المجموع		**1570**	

Sourse: PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad , **Green Sukuk**, Article posté sur le lien: https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk,le 28/05/2023, 22:05.

أصدرت الشركة في المرحلة الأولى يوم (29 ديسمبر 2017) صكوكا خضراء بقيمة إجمالية قدرها 690 مليون رينجيت ماليزي، وفي المرحلة الثانية يوم (28 جوان 2019) كانت قيمة الصكوك الخضراء المصدرة 445 مليون دولار، وفي المرحلة الثالثة يوم (27 ديسمبر 2019) كانت القيمة 435 مليون دولار ليكون إجمالي إصدارات هاته الشركة أكثر من 1,5 مليار رينجيت ماليزي (1570مليون رينجيت ماليزي) حتى نهاية سنة 2019.

والشكل الموالي يوضح بعض التفاصيل حول المشروع:

الشكل رقم 09: مشروع شركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء

Issuer	PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd
Issue size	RM2 billion
Date of issuance	December 2017
Purpose	The proceeds shall be utilized to partly finance the Merdeka PNB118 Tower
Tenor	15 years
Profit rates	Fixed profit rate to be agreed between the issuer and the Lead Manager(s) prior to each issuance of the Merdeka ASEAN Green SRI Sukuk
Payment	Semi-annual basis
Currency	Malaysian ringgit
Lead arranger	MIDF Amanah Investment Bank Bhd
Governing law	Malaysia law
Solicitor	Zul Rafique & Partners
Rating	Unrated
Shariah advisor	MIDF Shariah Committee
Structure	*Murabahah Tawarruq* arrangement and *Wakalah*

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance-Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 58.

ويوضح الشكل التالي هيكل صكوك المشروع:

الشكل رقم 10: هيكل صكوك Merdeka Ventures

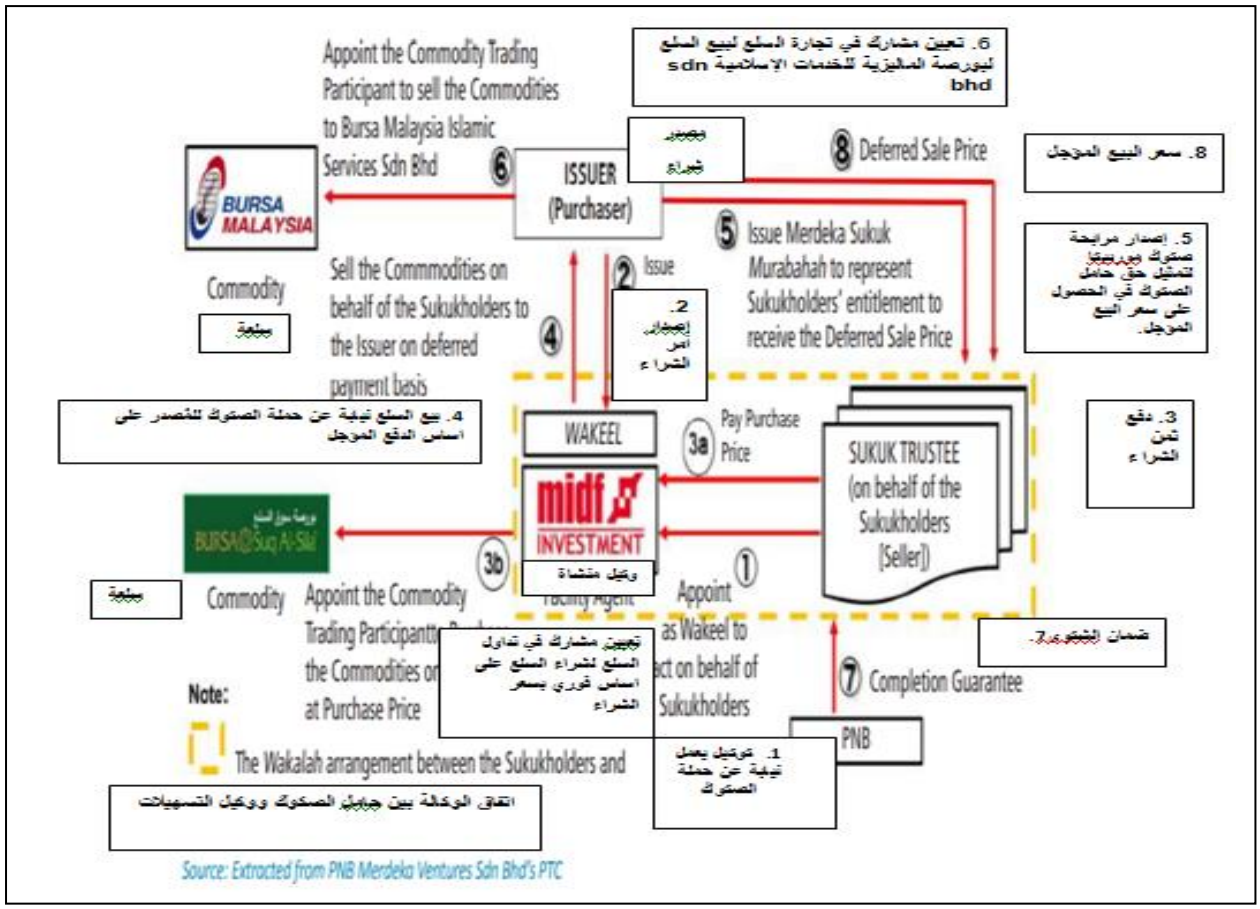

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance-Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 58.

من أهم أهداف شركة (PNB) هو الحصول عن أدوات أخرى للتمويل، فبحثت عن إمكانية تحويل الصكوك العادية إلى صكوك خضراء متوافقة مع شروط التصنيف الدولية من حيث تصنيف الأصول.

خامسا: مشروع النقل بالسكك الحديدية الخفيفة

هي صكوك حكومية للإستدامة أصدرتها الوكالة الماليزية برهاد، التي تمثل استحقاقات النقل بالسكك الحديدية الخفيفة في ماليزيا وشبكات النقل الجماعي السريع والقطار الأحادي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: إصدار الوكالة الماليزية برهاد لقسائم السفر

ISSUER	Malaysia Wakalah Sukuk Berhad
OBLIGOR	Government of Malaysia
FORMAT	Reg S / 144A
UNDERLYING ASSETS	Travel vouchers representing entitlements on Malaysia's Light Rail Transit, Mass Rapid Transit and Monorail networks
SERIES	
LISTINGS	The stock exchange of Hong Kong, Limited, Bursa Malaysia Securities (Exempt Regime), Labuan International Financial Exchange Inc.
ISSUE RATINGS	Moody's: A3 S&P: A-
SECOND PARTY OPINION PROVIDER	Sustainalytics

	Series 1	Series 2
Tenor	10 Years	30 Years
Issue Size	USD 800 million	USD 500 million
Maturity Date	28th April 2031	28th April 2051
Structure	Wakalah/Sustainability	Wakalah
Periodic Distribution Rate	2.070% p.a.	3.075% p.a.

Source : Internationl islamic financial market, iifm sukuk report 2022, p 127.

في 21 أفريل 2021، أصدرت حكومة ماليزي (GOM)، من خلال مركبة ذات أغراض خاصة عرضا مزدوج الشريحة يتكون من صكوك بقيمة 800 مليون دولار أمريكي مدتها 10 سنوات تستحق في سنة 2031، وصكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مدتها 30 عاما تستحق في سنة 2051.

الإصدارات فريدة من نوعها من صكوك الإستدامة بالدولار الأمريكي تقدمها جهة سيادية حيث سيتم استخدام العائدات للمشاريع الخضراء، الاقتصادية والاجتماعية المؤهلة وهذا دليل على جهود الحكومة الماليزية في الانتقال الى اقتصاد مرن وشامل بما يتماشى مع هدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[1]

الفرع الثاني: مساهمة الصكوك في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بماليزيا

سنتناول في هذا المطلب مختلف المشاريع التي مولت بالصكوك الإسلامية لدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

أولا: مشروع صكوك اللقاح

بدأ إصدار الصكوك الاجتماعية في عام 2014، وذلك بإصدار "صكوك اللقاح"، كان الغرض من هذه الصكوك هو دعم جهود التحصين للأطفال في البلدان النامية، بحيث أصدر البنك الدولي الذي يقوم بدور مدير الخزينة لصندوق التمويل الدولي للتحصين(IFFIm)، صكوك اللقاح على مرحلتين، المرحلة الأولى في ديسمبر 2014 بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات، وفي سبتمبر 2015 تم إصدار شريحة ثانية بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات، جذبت هاته الإصدارات طلبا قويا، كانت حصيلة إصداري صكوك التحصين" اللقاح" 700 مليون دولار، من بين طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على مليار دولار في أقل من عام واحد، وهذا المستوى المرتفع للطلب كان من قبل مستثمري الصكوك وكذا المستثمرين التقليديين على حد سواء، وهو دليل على أن تلاقي التمويل الإسلامي والاستثمارات التقليدية المستدامة هو شيء يمكن تحقيقه عن طريق هاته الصكوك.[2]

ثانيا: مشروع تمويل البرامج التعليمية "صكوك إحسان "

أصدرت الخزانة الوطنية برهاد في إطار " صكوك إحسان" في جوان 2015، صكوك بقيمة 100 مليون رينجيت ماليزي موجهة لقطاع التعليم، تم تحويل العائدات إلى (Yayasan AMIR)، وهي منظمة غير ربحية لتمويل 20 مدرسة عامة في إطار برنامج المدارس، وبعد نجاح التجربة الماليزية على مدار سنتي 2014 و2015 في هذه النوعية من الصكوك وتزامنا مع تنامي الاستثمار في المشاريع الخضراء توجهت ماليزيا خلال شهر أوت 2017 إلى إصدار صكوك خضراء ذات مسؤولية اجتماعية (SRI)، جمعت 100 مليون رينجيت ماليزي استعملت لدعم برنامج " Trust Scool "، وهو برنامج يهدف لتمويل البرامج التعليمية بالمدارس وتسهيل وصول الصغار إلى المدارس.

وقد جرى الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وبلغت نسبة الربح عليها 4.3 %، وشمل الاكتتاب شركات وصناديق استثمارية ومصارف وصناديق تقاعد ومؤسسات لإدارة الأصول، ووفقا لما أعلنته الحكومة الماليزية في بيان لها ستخصص الأموال الناتجة عن تلك الصكوك لتمويل مدارس ضمن صندوق للتعليم لا يهدف للربح المادي، بل هو مكرس لتحسين وصول الطلاب إلى التعليم المميز عبر شراكة بين القطاع

[1] Internationl islamic financial market, **iifm sukuk report 2022**, p p ,126, 127.

[2] مايكل بينيت، **صكوك التحصين ضد الأمراض–أوراق مالية إسلامية تدر عوائد اقتصادية و اجتماعية**، مقال منشور على الموقع:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/vaccine-sukuks-islamic-securities-deliver-economic-and-social-returns.

الخاص ووزارة التربية الماليزية، وتعتمد الصكوك على عقد "الوكالة بالاستثمار"، وستستفيد من الخبرات الحكومية الماليزية التي تطمح إلى مواصلة قيادة الأسواق العالمية على صعيد إصدار الصكوك.[1]

ثالثا: مشروع صكوك (ONE WASH) للمياه والصرف الصحي

يمكن تقسيم أطراف صكوك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، التي صدرت في عام 2019 إلى فئتين: الممولين الذين يلتزمون بتقديم مبلغ معين والمتبرعين الذين سيشاركون بمبالغ مالية من خلال الاكتتاب.

يهدف مشروع One WASH إلى جمع 120 مليون دولار أمريكي من التمويل و60 مليون دولار من التبرعات، ويحاول المشروع خفض وفيات الكوليرا بنسبة 90 في المائة وتحسين حياة 5 ملايين فرد في ماليزيا.[2]

نستنتج من خلال ما سبق أن الصكوك يمكنها أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم، الصحة الجيدة والرفاهية، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي.

الفرع الثالث: مساهمة الصكوك في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بماليزيا

ويمكننا التعرف على دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية البيئية من خلال مختلف المشاريع التنموية المستدامة التي مولت بواسطتها، والتي كان هدفها الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، قامت دولة ماليزيا بإطلاق العديد من المشاريع الصديقة للبيئة والتي تم تمويلهما بالصكوك الخضراء وقد تم اختيار مصدري الصكوك على أساس تصنيفهم الائتماني من بينهم: (Tadau Energy، Sinar Kamiri و UITM Solar...)، ومن بين هاته المشاريع مشروع حديقة الطاقة الشمسية الذي نتناوله فيما يلي:

أولا: التعريف بمشروع حديقة الطاقة الشمسية

أصدرت ماليزيا أكبر مشروع للطاقة الشمسية المعروف باسم–Quantam Solar Park (Semenanjung- sdn Bhd) ممول بالصكوك الخضراء في أكتوبر 2017، أطلق عليها مصطلح " صكوك التنمية المستدامة الخضراء "، حيث استخدمت عائدات إصدار هاته الصكوك في بناء ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية واسعة النطاق في ولايات من ماليزيا (Kedah وMelaka وTerengganu) بتكلفة إجمالية قدرها 1 مليار رينجيت ماليزي، حيث تولد المشاريع حوالي 282 ألف ميغاواط من الكهرباء سنويا لفائدة شركة المرافق الكهربائية الماليزية (Tenaga Nasional) على مساحة أرض قدرها 600 فدان ، ساهم

[1] أحلام منصور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] référence précitée, World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**, the malaysia development series, october 2020, P 38.

هذا المشروع بتقليل 193000 طن من الكربون سنويا، وزود حوالي 90.000 منزل بالطاقة الكهربائية كما أن المشروع قدم 3000 فرصة عمل.

تمتلك الشركة الأم (Itramas Corporation SdnBhd) خبرة 18 عام في مجال المشاريع الخضراء، فلها القدرة على انجاز هذا المشروع في مدة قصيرة، وهو الشيء الذي فرضته الحكومة الماليزية والتي حددت إطار زمني قصير لإنجاز هذا المشروع، وقد صنف المشروع على أنه من الاستثمارات الخضراء.[1]

ثانيا: مراحل عملية الإصدار

وفي الشكل الموالي عرض لبعض تفاصيل عملية الإصدار.

الشكل رقم 12: مشروع شركة (Quantam Solar Park–Semenanjung- sdn Bhd)

الممول بالصكوك الخضراء

Issuer	Quantum Solar Park (Semenanjung) Sdn Bhd
Issue size	RM1 billion
Date of issuance	October 2017
Purpose	To finance the development of three 50 MW solar power plants in Malaysia
Tenor	1.5 to 17.5 years
Profit rates	4.81% – 6.16%
Payment	Semi-annual basis
Currency	Malaysian ringgit
Lead arranger	CIMB Investment Bank and Maybank Investment Bank
Governing law	Malaysia law
Solicitor	Adnan Sundra & Low, Zaid Ibrahim & Co.
Rating	'AA'
Shariah adviser	CIMB Islamic Bank
Structure	*Murabahah* structure (*Tawarruq* arrangement)

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 56.

[1] World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P56.

والشكل التالي يوضح مراحل إصدار الصكوك الخضراء " صكوك الطاقة الشمسية " التي مول بها المشروع:

الشكل رقم 13: صكوك الطاقة الشمسية

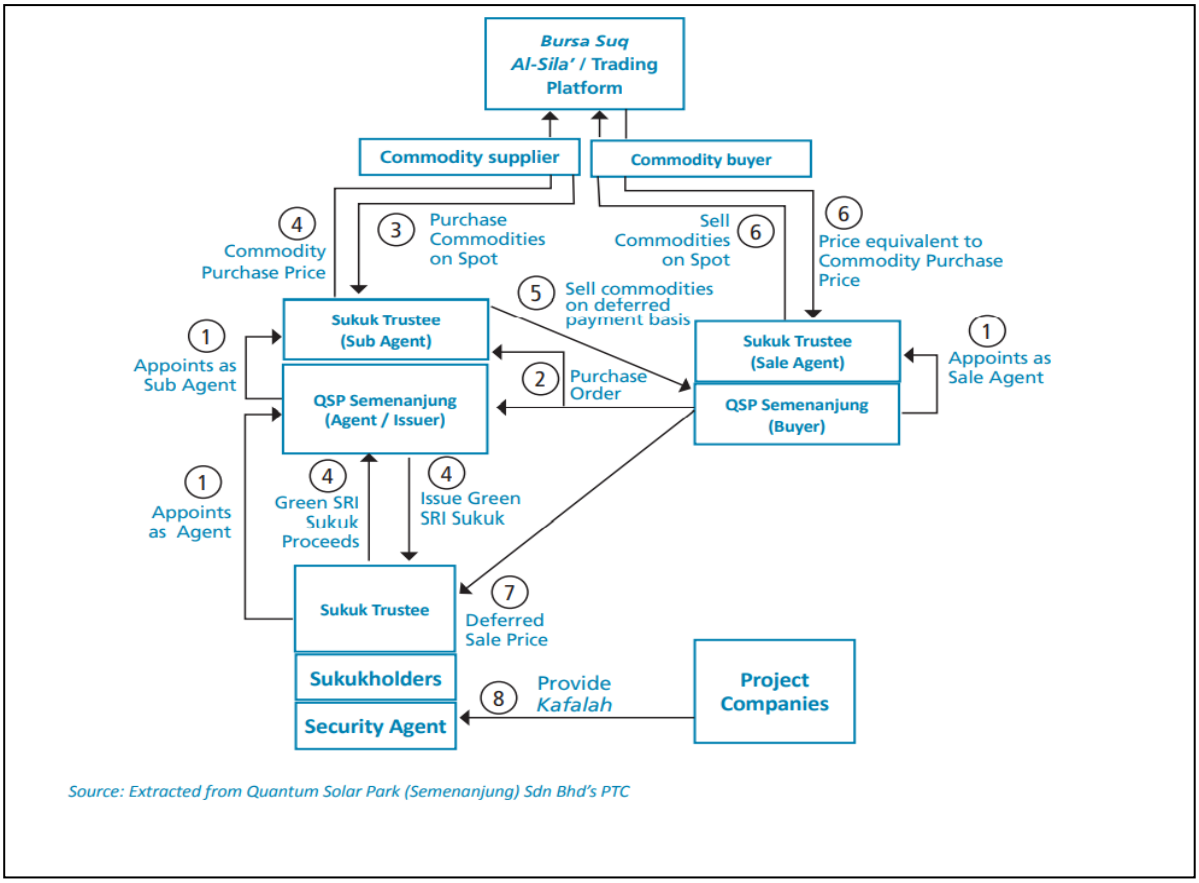

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**,** **Islamic Green Finance-Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 57.

يمكن شرح وتلخيص المراحل المبين في الشكل السابق الخاصة بصكوك الطاقة الشمسية في النقاط التالية:

- تحديد الأصول السائلة التي تحتاج إليها الشركة لتنفيذ المشروع الأخضر.
- تقوم الشركة بالاستعانة بوكيل مهمته إصدار الصكوك الخضراء وإدارة محافظ الصكوك ومشروع الطاقة الشمسية نيابة عن الشركة صاحبة المشروع، وإعداد نشرة الإصدار التي تضع وصفا مفصلا عن الصكوك الخضراء وأهدافها وشروط الاكتتاب.
- يقوم الوكيل بإصدار أمر شراء السلع بسعر الشراء الفوري ثم بيع السلع نيابة عن حملة الصكوك للمُصدر على أساس الدفع المؤجل.
- يقوم الوكيل بإصدار صكوك المرابحة الخضراء المتساوية القيمة تعادل المبلغ المطلوب لإنشاء مشروع الطاقة الشمسية وتكون قابلة للتداول في الأسواق الثانوية (بورصة ماليزيا).
- يقوم الوكيل بطرح الصكوك في السوق الأولية للاكتتاب العام، وتسلم المبالغ النقدية حصيلة الاكتتاب في الصكوك من المكتتبين؛

المبحث الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بالسودان

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا بين دائرتي 4 و22 شمال خط الاستواء وخطي الطول 22 و38، ممتدا من حلايب شمالا إلى نمولي جنوبا ومن قرية ابشي غربا الى طوكر شرقا، ومجمل مساحته 2.505.813 كلم2، بينما يبلغ عدد سكانه حوالي 45 مليون نسمة وتمتاز تركيبته السكانية بالتنوع العرقي والدين واللغوي، فمن الناحية الدينية يشكل المسلمون نسبة 70%، معظمهم في شمال البلاد والوثنيون 25 % و5 % مسيحيون يعيشون في العاصمة الخرطوم وفي جنوب البلاد. يصدر السودان القطن والسمسم، كما يصدر أيضا البترول والمواشي والجلود والصمغ العربي، ولديه ثروات معدنية غير مستغلة، رغم ذلك توجد بالسودان مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة غير مغروسة، والنيل هو المورد الأساسي بالنسبة لمشروعات الري بجانب مياه الأمطار التي تتباين كميتها السنوية وكذلك المياه الجوفية، أما التربة فهي مسطحة

شاسعة إذ لها وضع خاص لتوافر أنواع مختلفة منها، ويضم السودان ما يعادل 57.8 % من مراعي طبيعية بمساحة 144.8 مليون هكتار، بإشعاع شمس طوال السنة كعنصر مهم للحياة والغداء.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في السودان

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على التنمية المستدامة في السودان ومدى نجاحها والجهود المبذولة من طرف الحكومة السودانية لتحقيقها.

الفرع الأول: واقع البعد الاقتصادي وجهود الدولة في تحقيقه

يمثل القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لانطلاق الاقتصاد باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار في الصناعة التحويلية هدفا قوميا ومصدرا لاستغلال الموارد المتنوعة الهائلة التي تزخر بها البلاد لتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية وتوزيع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة؛

يعتبر السودان من الدول التي تتوفر فيها مختلف الثروات الزراعية الحيوانية والنباتية إضافة إلى الثروات المعدنية والطبيعية، مما يعني توفر كل عناصر التنمية والتطور للحصول على عائد كبير بدلا من معالجة هذه الثروات الصناعية، حيث يتم تحويل منتجات الأولية إلى منتجات صناعية ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة، وبالتالي توفير فرص عمل وقدرة تنافسية عالية، ورغم العقبات التي اعترضنها شهدت الصناعة السودانية تطورا ملحوظا، بحيث يبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التحويلية أكثر من 24 ألف منشأة موزعة على ولايات السودان المختلفة، ويبلغ عدد الأنشطة الصناعية الرئيسية 24 نشاطا و82 نشاطا فرعي حسب تصنيف المبدأ المعياري وأهم الأنشطة تشمل صناعة الأغذية

والمشروبات، صناعة النسيج، الألبسة والأحذية، الصناعات الكيميائية والدوائية، صناعة الاسمنت ومواد البناء، صناعة الطباعة والتغليف والصناعات الهندسية.[1]

وساهم القطاع الصناعي بنسبة قدرها 50 % في الناتج المحلي وفي مجال صناعة الأغذية والمشروبات كانت الجهود التنموية متمثلة في:

– تطوير المنتجات الغذائية متمثلة في منتجات السكر، الزيوت النباتية، التعليب، المياه الغازية والحلويات والعصائر، تجفيف البصل، السجائر النشا والجلوكوز، بلغت في هذا القطاع 17007 منشأة صناعية صغيرة وكبيرة تشكل 70 % من إجمالي الصناعات التحويلية، وتستخدم حوالي 57% من إجمالي القوى العاملة في الصناعة بنسبة مساهمة 46 % من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية بنسبة 6.2% في الناتج المحلي.

– في مجال صناعة السكر كان تم إعادة تأهيل شركات السكر للوصول للطاقة القصوى، وبلغت الطاقة التصميمية حوالي 655 ألف طن، واكتمل مشروع مصنع الأعلاف ومصانع الألبان، وشركة سكر كنانة، وتم إنتاج الايثانول كطاقة بديلة للوقود السيارات.

– في مجال صناعة الزيوت النباتية التي تعتر من الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية جدا، وتعتمد الصناعة على بذور القطن، الفول السوداني، وزهرة الشمس، السمسم الذرة الشامية، الصويا، وبلغ عدد المعاصر العاملة 30 معصرة، وهناك حوالي (145) معصرة مركبة.

– ارتفع معدل النمو الصناعي من سالب 1,5% في العام 2019 إلى 2,9% في العام 2020، ويعود ارتفاع معدل النمو الصناعي لتحسن معظم القطاعات الفرعية المكونة له، حيث ارتفع معدل نمو البناء والتشييد من سالب 0,6 % في العام 2019 إلى 26,7 % في العام 2020، والصناعات التحويلية واليدوية من سالب 1.9 % في العام 2019 إلى 0.9 % في العام 2020، وبينما انخفض معدل نمو الصناعة والتعدين من سالب 5,4 % في العام 2019 إلى سالب 6,84 %في العام 2020، والكهرباء والمياه والغاز من 1,7 %في العام 2019 إلى 1,0 % في العام 2020.

– ارتفع معدل نمو قطاع الخدمات لتحسن بعض القطاعات الفرعية له، حيث ارتفع معدل نمو التجارة والفنادق والمطاعم من سالب 2,3 % في العام 2019 إلى 12,4 % في العام 2020، والخدمات الحكومية من سالب 1,1% في العام 2019 إلى 1,8% في العام 2020، والتمويل والتأمين والمصارف من سالب 2,0% في العام 2019 إلى سالب 0,3% في العام 2020، بينما انخفض معدل نمو قطاع النقل والمواصلات والتخزين من سالب 0,1% في العام 2019 إلى سالب 8,7% في العام 2020.

– ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4,90 في عام 2010 إلى 45,56 في العام 2019، ويعود ذلك الارتفاع إلى ارتفاع الناتج المحلي السوداني للمساعدات الإنمائية المقدمة للسودان من منح وقروض.

---

[1] بولقصب ريمة، **مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة–تجربة السودان نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2020–2021، ص 74.

– بالنسبة للتجارة الخارجية سجلت السودان انخفاض في الصادرات بالنسبة للواردات، ويعود ذلك إلى انفصال جنوب السودان وفقد الدولة لأكثر من 80% من صادراتها النفطية، الأمر الذي أثر على الصادرات مع زيادة الواردات الذي سبب عجز في الميزان التجاري للدولة الذي انخفض إلى 38,27% بنهاية عام 2020 ويشمل القطاع الصناعي النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية واليدوية والكهرباء والمياه والغاز، وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 21,8%، 21,4 % لكل من عامي 2019 و2020 على التوالي، فيما ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 1,5% العام 2019 إلى 2,7% العام 2020.[1]

الجدول رقم (5): تطور إجمالي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الناتج المحلي	74,15	78,40	63,20	66,03	76,82	84,99
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الناتج المحلي	102,90	129,70	32,33	32,34	27,03	34,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع:

:10/05/2023, htm 11 :00 .https://data.elbankaldawli.org/country/sudan,le

ما يمكن ملاحظته أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السودان ارتفاع مستمر خلال الفترة 2010-2017، فيما عدا سنة 2012 والذي انخفض بنسبة 19.38 % مقارنة بـ 2011 نتيجة تقسيم البلد وانفصال الجنوب بصفة نهائية، وبلغ ذروته سنة 2017 وذلك لأن السودان شهدت فيه ارتفاعا قياسيا لحجم التداول ليشهد تقهقرا في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في السودان

أولا: التعليم

أولى السودان التعليم وتطويره اهتماما بالغا، حيث سعت وزارة التعليم العام لتحقيق الأهداف والغايات الملقاة على عاتقها، ووضعت الكثير من الخطط والمشاريع على المستويات القصيرة، والمتوسطة والبعيدة المدى المهمة التي كلفت بها.

ويعود تاريخ التعليم في السودان إلى أحقاب بعيدة وساهمت في انتشاره المدارس القرآنية، إلا أن أول مدرسة نظامية تم افتتاحها سنة 1955 في الخرطوم على النمط الغربي. وشهد التعليم عدة إصلاحات في عهود ما قبل الاستقلال، والتي أفضت إلى سلم تعليمي يتكون من ثلاث مراحل:

– المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة ما قبل المدرسة بالنسبة للأطفال من سن الرابعة وحتى سن السادسة وتتمثل في رياض الأطفال.

[1] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2020، ص122-123، متوفر على الموقع التالي:

http:// www.cbos.gov.sd

- المرحلة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي وتستقبل التلاميذ من سن السادسة وتمتد حتى سن الثمان سنوات.
- المرحلة الثالثة وهي مرحلة التعليم الثانوي المتعدد المجالات (أكاديمي وفني وديني) وتمتد إلى ثلاث سنوات وفي نهايتها يجلس الطلبة لامتحان للتأهل إلى التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، وتوجد في السودان 19 جامعة أبرزها جامعة الخرطوم.

فبذلك سجلت السودان ارتفاع كلي للمدارس في مرحلتي الأساسي والثانوي من 23.965 مدرسة إلى 25.563 مدرسة بمعدل 6.7%، وقابل ذلك ارتفاع في إجمالي عدد التلاميذ بمرحلتي الأساسي والثانوي من 7.334.402 تلميذا إلى 7.544.024 تلميذا بمعدل 2.9%، وارتفع عدد تلاميذ المرحلة الثانوية بمعدل 3.3%. أما بالنسبة للقطاع الجامعي سجلت السودان انخفاض في عدد طلاب البكالوريا والشهادات المسجلين بالجامعات السودانية بنسبة 41.9% من عام 2018 إلى 2019 وارتفاع العدد الكلي للمدارس في المرحلتي الأساس والثانوي من 23.965 إلى 25.563 خلال نفس العام.

ومن أجل تعليم عال يقوم على فلسفة وطنية وارتباط وثيق بالبيئة المحلية عملت السودان على:

- مضاعفة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي، من خلال إنشاء جامعة السودان للتعليم والتكنولوجيا على أن يكون معهد الكليات التكنولوجية القائم نواة لها.
- إلحاق كل المعاهد العليا والكليات القائمة بإحدى الجامعات المناسبة وتعديل النظم الأكاديمية لتقوم الجامعات بمنح الديبلوم والشهادات الأخرى إلى جانب البكالوريا.

ثانيا: الصحة

بحسب معايير منظمة الصحة العالمية فإن السودان من أقل خمس دول اتفاقا على الصحة، ولو سلمنا بصدق تقارير الحكومة فإنها تخصص لقطاع الصحة 8 بالمئة، وهذا يقل عن المعايير الدولية للصرف على هذا القطاع والتي حددت بالنسبة 35 بالمئة من الموازنة العامة، وهذه الميزانية التي يصفها الخبراء بالضعيفة لها انعكاسات سالبة على مستوى الخدمات الصحية، إذ يحذر الخبراء الاقتصاديون من تدهور قطاع الصحة لما يترتب عليه من تأثيرات غير محمودة على المواطن بجانب الكوادر العاملة فيه.

إن شح التمويل يقف حاجزا دون تأهيل وتدريب الكوادر، ما ترتب على ذلك من تدهور المؤسسات المعنية بالصحة في وسط البلاد وأطرافها، والتمويل الذي يشكو منه قطاع الصحة دفع المستشفيات إلى فرض الرسوم على المرضى مقابل تلقي الخدمات العلاجية في محاولة لتغطية العجز الذي تواجهه، وأيضا دفعت بالأطباء إلى التوجه للعمل في عياداتهم الخاصة أكثر من المستشفيات بحثا عن واقع مادي أفضل، إضافة إلى هجرة الآلاف من الأطباء والكوادر الطبية المساعدة بعد تفشي حالة التردي في قطاع الصحي. [1]

[1] بوزيتونة دنيا، **مساهمة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة السودان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2019–2020، ص55.

لكنه وبالرغم من الصعوبات والعقبات التي تواجهها السودان إلا انه نلاحظ انتعاشا مسجلا في الأرقام من حيث ارتفاع عدد المستشفيات المحلية في عامي 2019 و2020، وانخفاض في عدد المراكز الصحية من 2,518 مركزا في عام 2019 إلى 2,496 مركزا في عام 2020 بمعدل 8,7%، كما ارتفعت عدد الوحدات الصحية الأساسية من 2,741 في عام 2019 إلى 3.337 وحدة صحية أساسية في عام 2020 بمعدل 21%.

ثالثا: الاتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات موردا اقتصاديا مهما، حيث شهد تطورات و إنجازات أدت إلى إرساء بنية تحتية قائمة على أحدث التقنيات الحديثة ومرتكزة على شبكة قومية للألياف الضوئية امتدت لمعظم أنحاء السودان، وتنظم خدمة الاتصالات في السودان بواسطة الهيئة القومية للاتصالات، وهي جهاز حكومي خدمي يختص بوضع السياسات واللوائح والنظم التي تنظم خدمة الاتصالات في السودان، حيث أعيد تنظيم قطاع الاتصالات وصدر قانون المجلس القومي للاتصالات العامة سنة 1994 تعديل العام 1996، والذي انشأ السلطة المنظمة لقطاع الاتصالات، لتتولى مراقبة وتنظيم العمل في قطاع الاتصالات، ولمواكبة آخر التطورات في تكنولوجيا الاتصالات عالميا، وصدر قانون الاتصالات للعام 2001 ليحول المجلس القومي للاتصالات إلى الهيئة القومية للاتصالات ومقرها الرئيسي مدينة الخرطوم ويجوز لها إنشاء فرع في كل ولايات السودان، وتشرف الهيئة على كل خدمات الهاتف الجوال والثابت والإنترنيت، وبذلك سجلت السودان ارتفاع في عدد مشتركي الهاتف الجوال من 41,149 ألف مشترك في العام 2019 إلى 45,721 ألف مشترك في العام 2020 بمعدل 11,1%، وارتفع إجمالي مستخدمي الإنترنيت من 16,241 ألف مشترك في العام 2019 إلى 18,566 ألف مشتركا في العام 2020 بمعدل 14.32%.[1]

<u>الفرع الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في السودان</u>

تمثل ظاهرة التصحر واحدة من أهم المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في دول العالم خاصة في مجال تطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمته في الناتج الحلي الإجمالي، وذلك بسبب انخفاض معدلات الأمطار إلى اقل من 300 ملم3 في العام في بعض الدول وخاصة الدول العربية والسودان منها، مما يشكل بيئة خصبة للزحف الصحراوي والقضاء على معظم الأراضي الزراعية، وكذلك بسبب القطع الجائر للأشجار الأمر الذي أثر في التوازن البيئي.

أولا: الموارد المائية

إن الندرة هي السمة المميزة في الوطن العربي، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد في المياه الصالحة للشرب 1000م3 مقابل أكثر من 7000م^3 على المستوى العالمي، وأصبح السودان يعاني من مشكلة التصحر خاصة في الشريط الشمالي، وبدأ الزحف نحو الجنوب مهددا الأراضي الزراعية بسبب القطع الجائر للأشجار وقلة الاهتمام بالقطاع الغابي وحمايته وتطويره؛

[1] التقرير السنوي لبنك السودان، مرجع سابق، ص 123.

ثانيا: المجال الزراعي

بالنسبة للأراضي الزراعية فنصيب الفرد منها مرتفع جدا حيث يتراوح ما بين 10 إلى 10,76 هكتار مقارنة بنصيب الفرد ببعض الدول مثل السعودية 0,8 هكتار والمغرب 0,39 هكتار، ويعود هذا إلى الأراضي الزراعية الواسعة في السودان مقارنة بعدد السكان، إلا أنه على الرغم من ذلك مازال السودان يعاني من نقص الغذاء ويستورد بعض المنتجات الزراعية من الخارج.

ولقد تم إعداد خرائط تحدد الاستخدام الأمثل لولايات الشرق، البحوث البيطرية ورفع الإنتاج في القطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية، وتم اكتمال محجر البيطري بور تسودان وتشييد منشآت محجر بيطري سواكن، والاستمرار في تأهيل مصانع النسيج، وتأهيل طلبات هيئة الوسطي الزراعية وتركيب وحدات ري مشاريع المناصير والاستمرار في تأهيل الطلبات التعويضية لخزان خشم القربة، والاستمرار في مشاريع تحلية خزان الرصاصي، والتحويل من الديزل للكهرباء، في عدد 29 مشروع بالولاية الشمالية.

من الجهود المبذولة للتنمية الزراعية في الفترة 2005–2016 في السودان أيضا اكتمال الطرق الزراعية بولاية النيل في الأزرق بطول 8 كيلو متر، واكتمال سد كتم بولاية شمال دارفور، ومشاريع حصاد المياه للري والزراعة والرعي، وتم توفير بذور محسنة لولاية دارفور، نهر النيل، الشمالية، الجزيرة، القضارف، مشروع الدفوفة وكوكا، وتوفير مضخات لمشروع إمداد الغرير وتنقاسي الكبرى، أيضا الجهود التنموية لتأهيل مشاريع القمح بولايات الشمالية ونهر النيل، من خلال التوسع الأفقي في بنية المشاريع المروية، واكتمال وحدات تنفيذ مشروع الأحواض المائية للاستزراع السمكي.

يؤدي هذا القطاع دورا هاما في الاقتصاد، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي للعام من 2000 إلى 2005 نسبة 43,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت أكبر المساهمات من قطاع الثروة الحيوانية حيث بلغت 21 % في المتوسط، وكان يمكن أن تحقق معدلات أكبر لولا الحرب الدائرة وعدم الاستقرار في إقليم دارفور والذي يمثل 40% من الثروة الحيوانية.[1]

المطلب الثاني: واقع الصكوك الإسلامية في السودان

لقد عرف قطاع التمويل في السودان تطورا كبيرا خصوصا بعد أسلمة القطاع المصرفي السوداني وهذا ما مثل دفعة قوية للنهوض بقطاع الصكوك المالية الإسلامية، وجعلها ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد السوداني، حيث تعتبر من التجارب السباقة في التعامل بالصكوك الإسلامية.

الفرع الأول: نشأة الصكوك الإسلامية في السودان وتطورها

تعود أول فكرة لإنشاء سوق للأوراق المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وتوصلت إلى التوصية بإنشاء السوق، وفي عام 1982 تم إيجاز قانون الأوراق المالية لكن لم يكن هناك وجود فعلي للسوق وفي عام 1992 كانت أول خطوة جادة لإنشائها، ثم تلت تأسيس هيئة الأسواق المالية من نفس السنة (1992)، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للسوق تأجلت حتى سنة 1994 حيث أجاز

[1] بوزويتة دنيا، مرجع سابق ذكره، ص 62.

المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، والذي أصبح بموجبه سوق الخرطوم كيانا قانونيا مستقلا.

ولقد مر السوق بعدة مراحل منذ بدايته الفعلية وذلك كالتالي:

_ بداية العمل في السوق الأولية في أكتوبر 1994، والسوق الثانوية بداية من سنة 1995 بعدد 34 شركة مدرجة.

_ ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 40 شركة سنة 1996، وتم تأسيس بنك للاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في الأسواق المالية.

_ إصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بداية من العام 2001.

_ في سنة 2003 تم الإعلان عن مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية وإدراج السوق ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

_ شهد العام 2005 ارتفاعا قياسيا في حجم التداول إلى 1,21 مليار جنيه وارتفاع المؤشر بنسبة نمو 97,3% وارتفاع القيمة السوقية إلى 7,74 مليار جنيه، وبذلك احتل السوق المرتبة الأولى من حيث النمو في القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بنسبة بلغت 50,8%.

_ في العام 2007 انظم سوق السودان إلى اتحاد البورصات الإفريقية، أما في العام 2009 فقد سجل أعلى معدل تداول بقيمة 2,2 مليار جنيه.

_ في العام 2011 حقق السوق أكبر ارتفاع في حجم التداول من بدايته عمل السوق الثانوية سنة 1995 والذي بلغ 2,4 مليار جنيه.

_ اعتماد السوق كعضو دائم في اتحاد البورصات العربية سنة 2011.

- بداية التداول الإلكتروني في السوق سنة 2012، وقد ساهم ذلك في ارتفاع كبير لمعدلات التداول.

_ في سنة 2014 إجازة قانون جهاز تنظيم سوق المال السوداني وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية.[1]

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية المصدرة في السودان

تصدر السودان مجموعة من الصكوك الإسلامية تتمثل في:[2]

أولا: شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)

وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ العام 1999، نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام، وتهدف شهادات شهامة إلى استقطاب المدخرات القومية، تشجيع الاستثمار، توفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية (تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الاستدانة

[1] بن بريهوم محمد أمين، **دور الصكوك المالية الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية– دراسة تجربتي السودان وماليزيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016– 2017، ص 57

[2] التقرير السنوي للبنك السوداني المركزي سنة 2021.

من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودانٍ المركزي)، وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، وتحقيق عائد مجز للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي وإداري عال، ويتحدد العائد على الشهادات وفق الأداء المالي لمكون الشراكة ومعدل التضخم السائد، وعلاوة على ذلك تقبل هذه الشهادات كضامن من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف .

ثانيا: شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)

بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك في العام 2003 بناء على صيغة المضاربة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة وشركات الوساطة المالية المعتمدة.

وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2 – 6 سنوات.

وتهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات القومية والإقليمية تشجيع الاستثمار، إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة، تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية، تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفري تمويل مستقر وحقيقي للدولة.

ثالثا: شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2010 ويتم إصدارها بناء على صيغة الإجارة بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجريها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها، وتهدف هذه الشهادات إلى توفير فرص استثماريه مربحة، وتنشيط العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى توفري موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية.

رابعا: شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013 وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4 سنوات) أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، وتأجريها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، وقد كان الغرض منها توفير فرص استثماريه تحقق عائدا للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية، بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

خامسا: شهادات صندوق الذهب (بريق)

هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل أصدرت في مطلع نوفمبر 2018 بواسطة شركة نيابة السودان للخدمات المالية المحدودة عن بنك السودان المركزي، بموجب قانون سلطة تنظيم أسواق المال لسنة 2016

وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016 وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016 لأجل عام قابل للتجديد.

وهي أيضا صكوك استثمارية قائمة على صيغة المضاربة المقيدة، (شراء وبيع الذهب)، الغرض منها حشد المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار بتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين، توفير أداة لإدارة السيولة، مساعدة بنك السودان المركزي في توفير موارد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تطوير أسواق المال المحلية، لكنه سرعان ما تخلت عنها السودان وذلك لصعوبات في الإجراءات والقوانين التي تحكمها.

ولكون السودان بلد يعتمد على الصكوك الإسلامية خاصة في إدارة السياسة النقدية وسد العجز في الميزانية، نستعرض التطورات الملحوظة في أرقام مبيعات أهم هذه الصكوك خلال الفترة 2010-2020:

الجدول رقم (6): مجموع مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010- 2020

الوحدة: مليون جنيه

	شهادة المشاركة الحكومية "شهامة"	شهادة الاستثمار الحكومية "صرح"	شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول "شامة"	شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع للكهرباء "شاشة"	المجموع
2010	9,452.3	1,826.3	1,422.2	/	12,700.8
2011	11,139.7	1,944.2	1,892.0	/	14,975.9
2012	13,025.7	1,476.3	1,892.0	/	16,394.0
2013	14,134.4	841.0	1,892.0	/	16,867.4
2014	15,773.0	828.0	1,892.0	/	18,493.0
2015	18,446.0	904.2	1,892.0	2,242.6	23,484.8
2016	20,555.2	892.2	1,892.0	2,242.6	25,582.0
2017	23,831.4	819.5	1,892.0	2,242.6	28,785.5
2018	26,824.3	1,052.4	1,892.0	2,242.6	32,011.3
2019	30,842.0	1,052.4	1,892.0	2,242.6	36,029.0
2020	34,783.0	1,424.4	1,892.0	2,242.6	40,342.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للفترة 2011-2020.

http:// www.cbos.gov.sd

ولمزيد من التوضيح نرفق الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (14): توزيع مبيعات الصكوك الإسلامية في السودان لسنة 2020

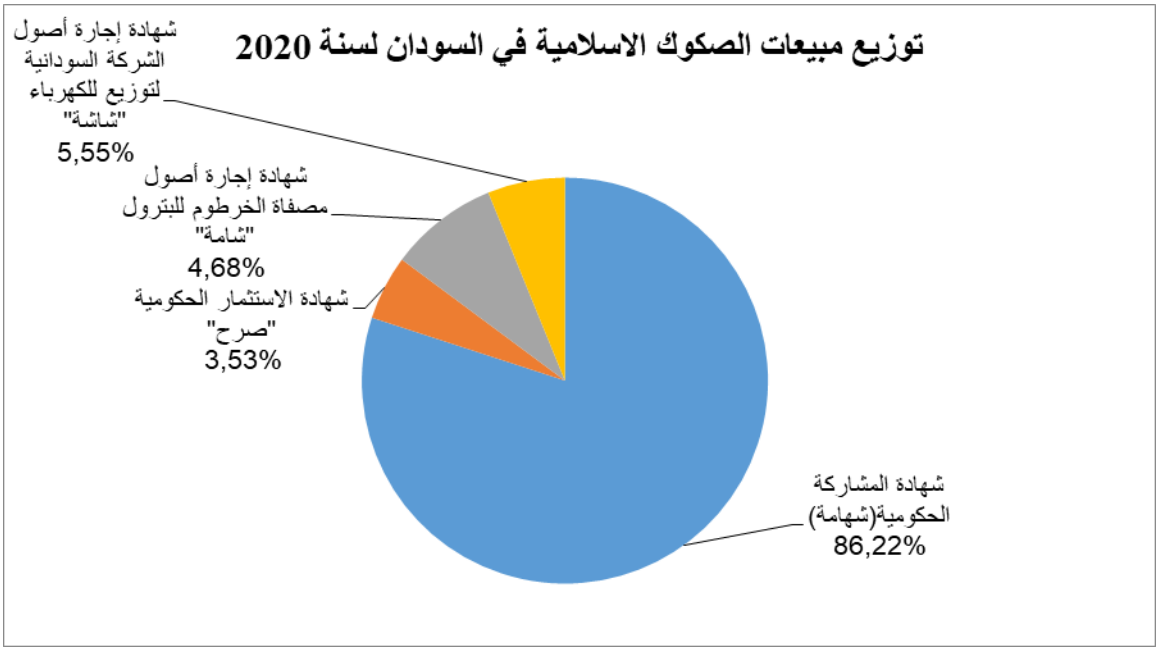

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 6.

بملاحظة معطيات الجدول أعلاه والشكل المرفق يمكن القول بأن إجمالي الصكوك الإسلامية قد شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت قيمتها الإجمالية من 12,700.8 مليون جنيه سوداني سنة 2010 إلى 40,342.9 مليون جنيه سوداني سنة 2020، والسبب في ذلك يعود إلى رغبة الدولة السودانية في تأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها، زيادة تقديم الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية كتخفيض فاتورة الكهرباء على القطاع الزراعي وتنويع مصادر الحصول على التمويل لتخفيف العبء على الجهاز البنكي وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز.

ويتبين من خلال الجدول والشكل البياني أن شهادة المشاركة الحكومية "شهامة" في تطور ملحوظ طول فترة الدراسة، وهي الصكوك الأكثر إصدارا بنسبة 80,22 %، وذلك لأنها أداة أساسية تعتمدها الدولة لتوفر لبنك السودان إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.

ونجد أن شهادات الاستثمار الحكومية "صرح" شهدت تذبذب في مبيعاتها من العام 2010 إلى 2012، لتنخفض في عام 2013 إلى 841 مليون جنيه، وذلك لانخفاض تداول هذه الصكوك في السوق المالي خلال هذه الفترة، وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد، لترتفع مرة أخرى وذلك بشكل مستمر بداية من العام 2018 إلى غاية 2020 وذلك لمساهمتها في توفير موارد حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية وتوفير فرص استثمارية مربحة للدولة.

والملاحظ بالنسبة لشهادات إجارة مصفاة الخرطوم للبترول "شامة" أنها بقيت محافظة على نفس المبيعات طول فترة الدراسة وذلك بملغ 1,892.0 مليون جنيه.

أما شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء "شاشة"، فهي الأخرى فقد عرفت استقرار في مجمل مبيعاتها خلال الفترة من 2015-2020 وذلك بمبلغ سنوي ثابت يقدر بـ 2,242.6 مليون جنيه سوداني.

الفرع الثالث: تطور إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان

وسنتناول في الجدول التالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010-2021:

الجدول رقم (7): تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات / الصيغة	إصدارات دولية
2010	1,27
2011	1,26
2012	1,3
2013	1,3
2014	1,61
2015	1,31
2016	1,92
2017	1,95
2018	1,96
2019	1,96
2020	2,05
2021	2,04

Source: international islamic Financial market, **a comprehensive study of the global sukuk market**, iifm sukuk report, report 2011-2021

ويمكن ترجمة معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(15): تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: مليون دولار

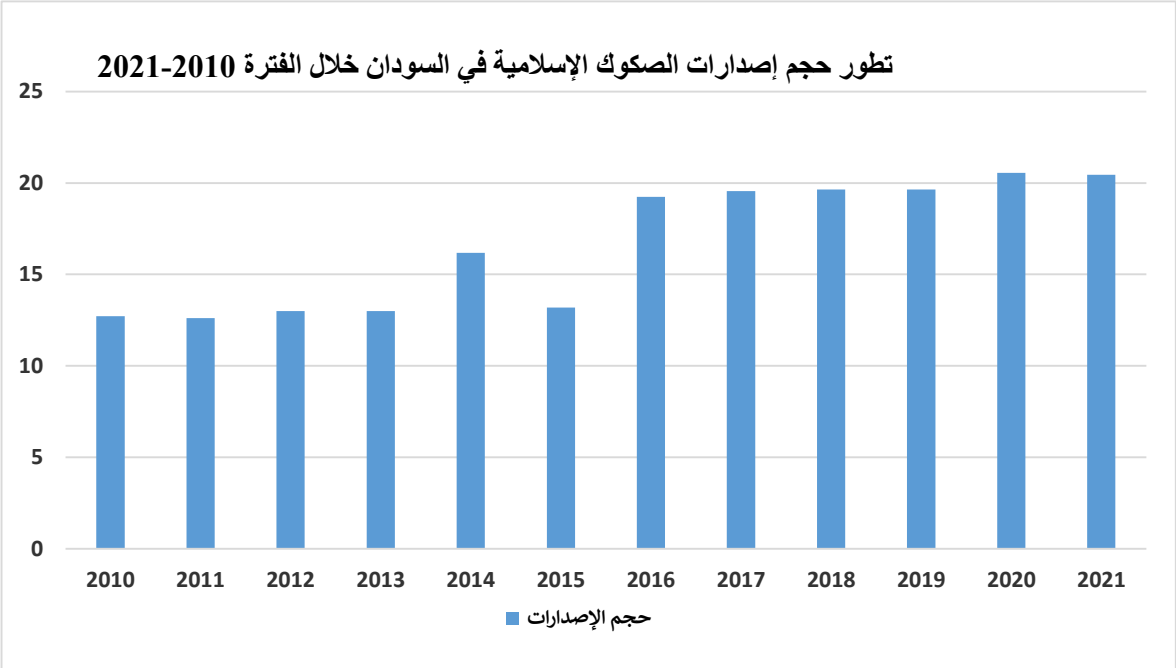

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 7.

نلاحظ من خلال الشكل المستخلص من التقارير السنوية للسوق المالية الإسلامية الدولية لسنوات (2011- 2021)، أن نسبة الصكوك الإسلامية في السودان في تزايد مستمر من 12,708 مليون دولار سنة 2010 إلى غاية 13,000 مليون دولار سنة 2013، لتشهد قفزة من 13,000 إلى 16,180 سنة 2014، لتشهد تراجعا ملحوظا إلى 13,186 مليون دولار سنة 2015، وذلك بسبب التراجع العالمي لأسعار البترول، وبعدها سجلت قفزة أخرى في الإصدارات من 13.186 مليون دولار إلى 19.248 مليون دولار سنة 2016، لتصل إلى 20.545 سنة 2020، ويعد هذا الارتفاع المتزايد إلى استخدام الصكوك الإسلامية في السودان كأحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية، ولمساهمة هذه الصكوك في تمويل المشاريع التنموية وتمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق السيولة.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في السودان

تؤدي الصكوك الإسلامية دورا هام في تمويل الحكومات وفيما يلي نتطرق إلى دور الصكوك في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في السودان.

الفرع الأول: دور الصكوك في تحقيق البعد الاقتصادي

تعد تجربة الصكوك الإسلامية في السودان، تجربة سباقة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الميزانية العامة، وفي الوقت نفسه التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر صكوك المشاركة الحكومية (شهامة)، وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، من أبرز هاته الصكوك والتي تدخل أيضا كمصدر تمويلي لعجز الميزانية العامة.

أولا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية

ساهمت الصكوك في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية، من خلال توفير موارد حقيقية لتمويل مشروعات التنمية في البلاد، باستقطاب المدخرات المحلية بدلا من التمويل الخارجي الذي يفرض أعباء إضافية على الموازنة العامة، بسبب تراكم الفوائد وتأخر سداد الديون العامة وتوجيه هذه الصكوك لمختلف القطاعات سواء كانت خدمية أو إنتاجية، فقد عملت السودان على حث وتشجيع البنوك على توجيه القدر الأكبر من مواردها المالية لصالح الإنتاج الزراعي والخدماتي، وتعمل السودان على توظيف موارد الصكوك في القطاعات الإنتاجية (وجود مقابل حقيقي) وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم، وكذلك زيادة عدد الشركات المصدرة للأوراق المالية، ومنه نستنتج أنه كلما زاد عدد الصكوك المصدرة زادت معه قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل الميزانية العامة

تعتبر صكوك المشاركة الحكومية (شهامة)، وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، من أهم هاته الصكوك والتي تدخل أيضا كمصدر تمويلي لعجز الموازنة العامة في البلاد، وتعرف صكوك الاستثمار الحكومية على أنها: وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالجنيه السوداني، تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والإستصناع والسلم بغرض تحقيق الربح، وهي أكثر الصكوك من حيث القيمة مقارنة ببقية الصكوك الأخرى، وهي ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا من 5–7 سنوات، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وتعمل هذه الصكوك على تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية وتمويل مستقر وحقيقي للدولة.

وتعرف شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) أنها صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات لمالية المحدودة، وشركات وكالة معتمدة، وتعمل هذه الصكوك على استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، تنفيذ السياسات المالية وسد عجز الميزانية، بالإضافة إلى تحقيق عائد جيد للمستثمرين من خلال مشاركتهم، وتعتبر هذه الصكوك الأكثر إصدارا، وذلك يرجع إلى ما تتمتع به من مزايا حيث أنها تتميز بقصر آجالها وارتفاع عائدها وضمانها من قبل بنك السودان، وهذا يشير إلى مساهمة الصكوك في تطوير سوق الأوراق المالية، ويعزى دورها للمساهمة في مشروعات التنمية وسد عجز الميزانية. [1]

وفيما يلي مساهمة الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

[1] عبد الله عيجولي، **الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة–تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص 318، 319.

جدول رقم 08: مساهمة الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنـــــــوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	74,15	78,40	63,20	66,03	76,82	84,99
حجم إصدارات الصكوك	1,27	1,26	1,30	1,30	1,61	1,31
نسبة المساهمة (%)	1,71	1,60	2,05	1,96	2,09	1,54
السنـــــــوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	102,90	129,70	32,33	32,34	27,03	34,33
حجم إصدارات الصكوك	1,92	1,95	1,96	1,96	2,05	2,04
نسبة المساهمة (%)	1,86	1,50	6,06	6,06	7,58	5,94

- https://data.elbankaldawli.org/country/sudan,le :10/05/2023, htm 11 :00 .
- international islamic Financial market, **a comprehensive study of the global sukuk market**, iifm sukuk report, report 2011-2021

نلاحظ تزايد نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2021) نتيجة استخدامها كأداة لإدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة من موارد حقيقية بسبب الحروب.

ثالثا: دور الصكوك في تحقيق البعد الاجتماعي

حققت الدولة السودانية تقدما في البعد الاجتماعي وذلك بحيازة قطاع الخدمات الأساسية على أكبر مساهمة في تمويل المشاريع، وكذلك بتوزيع موارد على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، وذلك بسبب اعتماد الدولة على استراتيجيات تنموية فيما يخص إنشاء المشاريع، تمويل مختلف المرافق العامة وتوفير مختلف الهياكل الضرورية لمزاولة مختلف القطاعات لأنشطتها بكل سهولة.

فقامت الدولة بإنشاء شبكات تمويل قطاع الكهرباء، تشييد المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية، مع ضمان توفر جميع الجامعات والمدارس العليا على أجهزة الكومبيوتر وتقنيات متطورة لتسهيل عمل الطلاب، مع ارتفاع عدد التلاميذ من 7.334.402 إلى 7.544.024 سنتي 2019 و2020.

رابعا: دور الصكوك في تحقيق البعد البيئي.

أولت الحكومة السودانية اهتماما للقطاع البيئي فقامت بإنشاء شبكات لتحلية المياه وتمويل القطاع الإنتاجي والزراعي بنسبة 30%، لكن وبالرغم من الاهتمام الكبير من قبل الدولة السودانية بهذا القطاع إلا أن نسبة الموارد المخصصة له ضعيفة لاعتماده على المساحات الزراعية الحكومية والطرق التقليدية في الإنتاج واليد العاملة غير المكلفة، وانخفاض نسبة مساهمة الصكوك الموجه للبيئة وتمويل المشاريع المعدة في مجال المعلوماتية البيئية، وذلك لاهتمام الدولة بتمويل المشاريع الأساسية في الصحة، التعليم ومشاريع البنى التحتية.[1]

[1] أسماء ريغي، **دراسة تقييمية لدور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، مجلد 06، عدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021، ص225- 227.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة في الجـــزائر

تبذل السلطات الجزائرية والمؤسسات الإسلامية الداعمة قصارى جهدها لتوفير التمويل الإسلامي بصفة عامة والصكوك الإسلامية بصفة خاصة، لما لها من مزايا وخصائص يمكن استخدامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وعلى ضوء التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال كماليزيا وغيرها، والتي يمكن الاستفادة منها في الجزائر من خلال محاكاتها والتخطيط المحكم لإنجاحها خاصة، بعد بروز بوادر إرادة حقيقية من طرف الحكومة في تقنين المعاملات المالية الإسلامية وتسهيل تداولها.

المطلب الأول: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك للتنمية المستدامة في الجزائر

إن تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث من خلال:

الفرع الأول: المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية

أولا: تمويل الاستثمارات التنموية: تعد الصكوك من أهم البدائل الشرعية الحالية لتمويل مشروعات استثمارية تنموية حقيقية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات من حيث الآجال المطلوبة، درجة المخاطر، نوعية القطاعات وطريقة التمويل الملائمة، ويترتب على تشغيل آلية الصكوك الإسلامية في حشد المدخرات وتوجيه الاستثمارات، الربط المباشر بين نشاطي الادخار والاستثمار، وزيادة في تنمية الثروة والدخل الفعلي، نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية.

ثانيا: تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى: إن سوق الصكوك الإسلامية هو الأكثر نموا من بين الأدوات المالية الإسلامية باعتباره أداة تمويلية تستفيد منها الحكومة في تمويل المشاريع الضخمة، كمشاريع البنية التحتية ومشاريع المدن الصناعية وغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لآجال طويلة.

ثالثا: تعبئة المدخرات وحشد الموارد المالية: تشكل الصكوك الإسلامية أحد أهم الأدوات التمويلية في جذب المدخرات، وتوظيفها بشكل سليم ينعكس إيجابا بشكل مباشر على خطط التنمية الاقتصادية ومعدلات الاستثمار، بفضل الإصدارات المتنوعة للصكوك سواء كانت حكومية منها أو خاصة أو حتى مختلطة.

رابعا: معالجة العجز في الموازنة العامة: تفتح الصكوك الإسلامية الباب للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات اللازمة لدعم موازنة الدولة، فيمكن للدولة أن تصدر صكوكا لسد العجز في موازنتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء، الموانئ...الخ.[1]

[1] سعودي نادية، سعودي آمنة، **متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة، يوم 2021/06/29، ص ص 13، 14.

خامسا: حل مشكلة المديونية: أما عن دور الصكوك في حل مشكلة المديونية والتي تكون ديونا خارجية أو ديونا داخلية في صورة قروض ربوية، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كخدمات التعليم، الصحة، النقل، حيث يتم مبادلة القروض الربوية للمواطنين على الدولة بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلا.

سادسا: إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي: وهذا نظرا للخصائص التي يقدمها مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

سابعا: الرفع من كفاءة السوق المالية والبورصة الجزائرية عبر توسيع تشكيلة الأدوات المالية المتداولة.

ثامنا: زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم.[1]

الفرع الثاني: المساهمة في تمويل التنمية الاجتماعية

أولا: تحقيق التوزيع العادل للثروة: تعد الصكوك الإسلامية وسيلة فعالة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح وعدالة تحمل الخسائر، إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة، وبهذا تنتشر الثروة على نطاق أوسع دون أن تكون محصورة بين الأغنياء المعدودين، وبالتالي تقليص الفوارق بين طبقات المجتمع.

ولعل ذلك من أعظم أهداف الاقتصاد الإسلامي. وذلك لكون الاستثمار الإسلامي يعتمد مبدأ احتمال الربح مقابل احتمال الخسارة، وهو أساس العدل في العمل الاقتصادي.

ثانيا: القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة بالمضاربة والمشاركة: تساهم الصكوك الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة، زيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، فأسلوب المضاربة يمثل دافعا مهما باتجاه تحفيز العاطل عن العمل بسبب عدم امتلاكه رأس المال إلى العمل الجاد، وهذا سيسهم في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنجاحهما، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال لبعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون أموالا لا تكفي لتغطية نفقات استثماراتهم.[2]

ثالثا: توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع: مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية.

الفرع الثالث: المساهمة في تمويل التنمية البيئية

أولا: الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء عبر تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية.

---

[1] بن بعيبش سلمان، **استفادة الجزائر من تفعيل الصكوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة بالإشارة إلى تجربة ماليزيا**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف–ميلة، يوم 2021/06/29، ص 13.

[2] سعودي نادية، سعودي آمنة، مرجع سبق ذكره ص 14.

ثانيا: الاستثمار في الطاقات المتجددة بمعنى الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، أي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة مثل (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).

ثالثا: الاستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء التي تستخدم فيها المواد الصديقة للبيئة والأقل استهلاكا للطاقة والمياه، والتي يفضل أن تراعى فيها مبادئ العمارة الإسلامية التي أولت الجانب البيئي والصحي اهتماما.

رابعا: الاستثمار في النقل المستدام الذي يقوم على توفير نظام نقل فعال يساهم في الاستدامة البيئية، بحيث يحد من الانبعاث والنفايات ويقلل من استخدام الموارد الغير متجددة ويتميز بتكلفة معقولة، مثل النقل الجماعي كالحافلات ومترو الإنفاق والمركبات الخضراء والسيارات الإيكولوجية والهجينة، تخفيفا الصحة العامة وحماية البيئة.[1]

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: الإطار التشريعي والقانوني

غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها في الجزائر، فهو يمثل عائقا رئيسيا، وأهم المواد القانونية المنظمة للنشاط المصرفي والمالي كما يلي: [2]

أولا: على مستوى قانون النقد والقرض: بالرجوع إلى القانون رقم 10/90 لسنة 1990 والأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، نلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامية والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.

ثانيا: على مستوى القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع أو حصص في شركات دون أن يكون لعامليها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها إما أسهم أو شهادات استثمار، تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونا عليها.

ثالثا: على مستوى بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى "السندات الإسلامية"، ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك.

رابعا: على مستوى قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع والسلم وفق القواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة الملكية أعيان، قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات

---

[1] بن بعيبش سلمان، مرجع سبق ذكره ص ص 13 -14.

[2] معاش حسينة، بوطويل هند، **مساهمة الصكوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية تجربة ماليزيا ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة، يوم 2021/06/29، ص 13.

إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يطبق على ثمن البيع أو الإستصناع، فإنه سيؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريمتها التقليدية.

الفرع الثاني: الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية

الملاحظة أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الريعية من المصادر الطاقوية غير المتجددة.

الفرع الثالث: نقص الموارد البشرية المؤهلة

لقد عرفت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تطورا سريعا، إلا أنها بقيت تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التعامل بالأدوات المالية الإسلامية، ومما لا شك فيه أن ضعف العاملين سيفرض تهديدا من حث المخاطر التشغيلية، ويعيق في نفس الوقت إمكانية نمو وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر

– تعديل الإطار التشريعي القانوني والجبائي لتفعيل إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر المتمثل في قانون النقد والقرض، قانون تجاري، قانون الضرائب.... الخ.

– تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية وتبنيها من طرف الدولة الجزائرية الممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي، من خلال إضافة بنود في القوانين تعترف بعقود التمويل الإسلامي المضاربة، المشاركة، المرابحة وغيرها.

– وضع نظام للرقابة الشرعية يعني بمراقبة احترام هاته المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية.

– إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولا.

– التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دينا.

– تطوير الكفاءة البشرية وتأهيلها، من خلال دورات تكوينية وإعداد مراكز تعليمية وتدريبية وإضافة تخصصات في مؤسسات التعليم العالي للصناعة المالية الإسلامية ولجميع الأطوار (الليسانس، الماستر والدكتوراه).

– نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة بهدف إزالة الغموض حول الصكوك الإسلامية.[1]

– العمل على محاكاة ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية مثل ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة وغيرهم داخل الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة والاستفادة منها.

– تأسيس شركة خاصة بإدارة الصكوك الإسلامية بدل البنك المركزي ووزارة المالية.

– إنشاء هيئة لمراقبة مدى احترام الضوابط الشرعية لإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية.

– توفر سوق ثانوي منتظم لتسهيل إصدار وتداول الصكوك الإسلامية تعمل بكل شفافية.[2]

[1] سعودي نادية، سعودي آمنة، مرجع سبق ذكره ص 16.

[2] معاش حسينة، بوطويل هند، **مساهمة الصكوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية تجربة ماليزيا ومدى إمكانية الإستفادة منها في الجزائر**، ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة، 29 جوان 2021.

خلاصة

من خلال دراستنا لواقع التنمية المستدامة على ضوء تجربتي ماليزيا والسودان وسبل استفادة الجزائر منها، تبين لنا حجم الجهود المبذولة من طرف هاتين الدولتين من خلال مختلف البرامج والخطط والاستراتيجيات المتبعة لأجل الحصول على تنمية مستدامة في كل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالتنمية المستدامة بماليزيا عرفت انتعاشا لا بأس به في الاقتصاد من خلال النمو المتزايد لإجمالي الناتج المحلي رغم بعض العثرات كما حدث في سنوات 2014، 2015 و2019 بسبب تراجع أسعار البترول وأزمة كورونا سنة 2019 (كوفيد19)، والمجتمع الماليزي يتمتع الآن بمرافق صحية جيدة، ويحظى بالتعليم والتكنولوجيا، كما أن معدلات البطالة والفقر في انخفاض مستمر، أي أن أغلب الظروف الاجتماعية ملائمة لحياة كريمة.

كما سعت ماليزيا دوما للتخلص من المشاكل البيئية من خلال مختلف البرامج المسطرة والمشاريع المنجزة، إلا أنها على غرار دول العالم ككل مازالت تعاني من التلوث لذا توجب عليها بذل جهود أكثر للتصدي لمثل هاته المشاكل وذلك بغرض بلوغ المستوى المطلوب من التنمية البيئية إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أما التجربة السودانية في مجال الصكوك الإسلامية تعتبر تجربة متميزة لكنها ليست برائدة، إلا أنها تجربة جادة نظرا للبيئة المصرفية الإسلامية، فهي تعمل جاهدة على تطوير اقتصادها عامة والقطاع المالي الإسلامي خاصة وذلك بعملها على تأسيس سوق مالي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث تسعى جاهدة إلى تطوير هذا السوق وابتكار أدوات مالية تساعدها في تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وبالتالي يمكن للجزائر الإستفادة من هذه التجارب بهدف حشد الموارد والمدخرات المتوفرة في السوق المالية من أجل التطوير في قنوات تمويل مشاريع التنمية المستدامة بجميع جوانبها.

خاتمة

خاتمة:

التنمية المستدامة موضوع واسع ومتشعب، يمكن تناوله من نواحي مختلفة بالدراسة والنقاش، فالتنمية لا تقف عند جانب معين أو فئة معينة أو بلد معين، بل هي تلك العملية الشاملة، المتوازنة والعادلة، ومنذ أن اقترنت التنمية بالاستدامة أضحت مطلبا إستراتيجيا لجميع الدول، فعقد لتجسيدها على أرض الواقع العديد من المؤتمرات والندوات والقمم، و وضعت البرامج والجداول والاتفاقيات الدولية للالتزام والتقيد بأهدافها التي تدور حول أهم ثلاث جوانب وهي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي، وعلى الرغم من أن نقطة بداية تداول هذا المصطلح تعود إلى بداية الثمانينيات، إلا أن المتعمق في القرآن الكريم يدرك بأن هذا المصطلح ظهر قبل هذا بقرون طويلة، تحت مفهوم عمارة الأرض التي بينت أن الإنسان وجد لبناء الأرض وتعميرها والحفاظ على عناصرها ومواردها بطريقة عادلة بين الأجيال حاليا ومستقبليا.

وقد برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من أهم الأدوات المالية التي استطاعت أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية، وذلك لما يميزها من خصائص تنفرد بها عن الأدوات المالية التقليدية المستخدمة في السوق المالي، كما أنها موجهة تحديدا للتمويل وفق صيغ الاستثمار الإسلامي، وهي تخضع بدورها إلى أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أثبتت الدراسات العلمية أن الصكوك الإسلامية جد فعالة في جذب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة للمتعاملين، وذلك من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية والبنى التحتية، وسد عجز الموازنة العامة، خاصة إذا وجهت إلى تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، ومن هنا أصبحت الصكوك الإسلامية أداة استثمارية تمويلية عالمية يعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية، وكذلك فرصة ملائمة للمؤسسات والحكومات من أجل تنويع محافظها الاستثمارية وذلك من خلال تحرير الأصول وتسييلها.

تعد ماليزيا أكبر سوق للصكوك الإسلامية في العالم، وهذا ما ساعدها في تحقيق قفزة كبيرة في تمويل المشروعات الاستثمارية بصيغ الاستثمار الإسلامي، بالإضافة إلى السودان التي قامت بإصدار صكوك سيادية لتمويل المشاريع التنموية، وتوفير السيولة اللازمة لسد العجز في الموازنة العامة، ويمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجارب بهدف حشد الموارد والمدخرات المتوفرة في السوق الموازية من أجل التطوير في قنوات تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

1-اختبار الفرضية الأولى:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الأولى والتي نصها " **تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بماليزيا من خلال العديد من الأنواع التي تغطي كل جانب"**، وذلك من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة والمشاريع التنموية والبنى التحتية، مما يساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتحقيق النمو الاقتصادي في ظروف اجتماعية ملائمة وبيئة منخفضة الكربون.

2-اختبار الفرضية الثانية:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية في شقها الأول، والتي نصها " **تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بالسودان من خلال العديد من الأنواع التي تغطي كل جانب"**، فلقد أدت هذه الصكوك دورا كبيرا في حل مشكل التمويل، حيث كان لها الأثر الأكبر في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة السودانية، وكذلك إدارة السيولة العامة، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها السودان من حروب وعدم استقرار، أي أن هذه الصكوك موجهة بالدرجة الكبيرة لسد عجز الموازنة.

3-اختبار الفرضية الثالثة:

تأكد من خلال الدراسة خطأ الفرضية الثالثة والتي نصها " **تتمثل متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر في ضرورة توفير البيئة القانونية فقط**"، حيث تبين لنا أنه بالإضافة إلى ذلك توجد الكثير من المتطلبات، وتتمثل في: الإطار التشريعي والجبائي، ثقافة المستثمرين بأهمية الصكوك وزيادة وعيهم، توفير الكفاءات البشرية المؤهلة، توفير سوق ثانوية لتداول الصكوك الإسلامية.

مما سبق يمكننا الإجابة عن التساؤل الرئيسي لبحثنا الذي كان نصه " **كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة، وما هي متطلبات تفعيلها في الجزائر؟**"، حيث تبين لنا الدور الكبير الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في دولتي ماليزيا والسودان، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لدعم المشاريع التي تحقق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والحماية للبيئة، وأن متطلبات تفعيلها في الجزائر تتمثل في: توفر الإطار التشريعي، القانوني والجبائي، وضرورة وجود سوق ثانوية لتداولها ونشر الوعي بأهميتها.

ثانيا: نتائج البحث

ثم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصكوك الإسلامية أداة هامة في تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة، وذلك لاختلاف آجالها وتنوع صيغها، وهي أداة هامة لتمويل مشروعات البنى التحتية ومختلف المشروعات التنموية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد، المجتمع والبيئة.
- تنوع وتعدد الصكوك الإسلامية ومجالات تطبيقها، يجعلها أداة هامة في يد الشركات والحكومات والمؤسسات لتغطية مختلف احتياجاتها التمويلية وتغطية العجز في الميزانية.
- إن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
- تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال مختلف المشاريع التي تهدف إلى الحد من الأمية والبطالة والفقر، وغيرها من المظاهر الاجتماعية الملائمة لحياة كريمة.

– تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال مشاريعها المحافظة على المحيط والمخفضة الإنبعاث للكربون (صديقة للبيئة).

- حققت التجارب العملية لإصدار الصكوك الإسلامية نتائج جد مقنعة في مختلف الدول التي تبنت هذه الأداة، على غرار السودان التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال، وكذلك ماليزيا التي تتربع على عرش الدول المصدرة للصكوك الإسلامية في العالم.

- ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بماليزيا، من خلال مشاريع البنى التحتية كبناء المطارات، المستشفيات والمباني الخضراء، وذلك بإصدارها للصكوك الخضراء، صكوك الإحسان، صكوك اللقاح وصكوك للمياه والصرف الصحي، التي ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي في ظروف اجتماعية ملائمة وبيئة صحية.

- ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بالسودان، وخاصة منها البعد الاقتصادي من خلال قيامها بإصدار صكوك سيادية لتمويل المشاريع التنموية، وتوفير السيولة اللازمة لسد العجز في الموازنة العامة.

– تعتبر الجزائر من الدول العربية والمسلمة التي لم تفتح الباب أما هذه التقنية من التمويل، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل وتقليل العجز في الموازنة، الذي يزداد بحدة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية.

– توفر الصكوك حلولا متميزة لجمع المدخرات واستخدامها في برامج التنمية (وخاصة صكوك الاستثمار في الحالة الجزائرية)، حيث توفر قنوات جديدة لم تكن متاحة وتتلاءم مع قناعات الأفراد السائدة في المجتمع الجزائري، فضلا عن الحصول على عائد مجزي بعيدا عن معدلات الفائدة التقليدية، وخاصة وأن مخاطر الصكوك أقل مقارنة مع أدوات الدين التقليدية لأنها في العادة محمية بأصول حقيقة.

– يمكن أن توفر الصكوك حلا لجمع مدخرات ملايين الأسر الجزائرية التي ترفض حاليا التعامل مع البنوك التقليدية، كما تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الإقراض الدولية، وتوفر من جانب آخر تمويلات بالعملة المحلية للمشاريع المبرمجة أفضل من تأجيل إطلاقها لما يخلفه ذلك من مخاطر.

ثالثا: توصيات البحث

بناء على النتائج السابقة، يمكننا استخلاص جملة من التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

– ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إصدار وتداول الصكوك الإسلامية من أجل تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر، خاصة وأنها تعاني في الآونة الأخيرة من شح الموارد المالية.

– استخدام الصكوك الإسلامية لجذب الأموال المكتنزة واستخدامها في تمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى المجمدة في الجزائر.

– على الجزائر اللجوء إلى اعتماد الصكوك الإسلامية كوسيلة فعالة في تمويل مختلف مشاريعها التنموية، وذلك من خلال إضافة بنود في القوانين تعترف بعقود التمويل الإسلامي، ووضع الإطار التشريعي والقانوني والجبائي الذي ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر.

– نشر ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين الجزائريين وإزالة الغموض حولها، بالإضافة إلى تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول وإطفاء هذه الصكوك.

– ضرورة تكوين المؤطرين والعاملين في مجال الصكوك الإسلامية من أجل النهوض بالقطاع وتطويره حسب المبادئ الشرعية، بالإضافة إلى العمل على تأهيل البنوك الإسلامية لتقديم منتجات الصكوك الإسلامية من خلال تطوير وتأهيل الكفاءة البشرية لديها.

– توفير سوق ثانوي (البورصة) منظم لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية بسهولة وشفافية.

– وضع استراتيجيات لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر، عبر حشد عائدات الصكوك الإسلامية واستثمارها في المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة، رسكلة النفايات والتكنولوجيا الخضراء، باعتباره سوق جديد في الجزائر ينتظر الاستثمار فيه.

رابعا: آفاق الدراسة

نرى أنه بالإمكان تقديم أبحاث أخرى امتدادا لهذه الدراسة منها:

- دراسة نجاعة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة– تجارب دولية
- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجـــزائر.

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **توقعات البيئة العالمية (GEO 4)**.

2- بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا- الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا- دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، الطبعة الأولى، برلين -ألمانيا، 2019.

3- جلال حسن حسن عبد الله، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة -الواقع والتحديات المستقبلية**، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا - دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، الطبعة الأولى، برلين- ألمانيا، 2019.

4- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها -أبعادها - مؤشراتها**،

5- محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية..مهاتير محمد ...والصحوة الاقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

6- مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2017.

7- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر-الإنجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى ديسمبر2008.

8- سيد عبد الفضيل وآخرون، **الصكوك ومستقبل التنمية في مصر**، مؤسسة يسيطرون لطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2021.

المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2017.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

9- بن قايد الشيخ، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة التجربة الماليزية (2008-2017)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020.

10- بذروني هدى، **دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية - دراسة تجارب دولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2016 /2017.

11- بوشذوب محمد فايز، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، جانفي 2002.

12- بوزيتونة دنيا، **مساهمة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة السودان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2019-2020.

13- حلوفي سفيان، **دور الصكوك الإسلامية كأداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة- الجزائر، 2018- 2019.

14- رميتة حسيبة، **متطلبات إصدار الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري- دراسة استشرافية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي- الجزائر، 2021- 2022.

15- عط الله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا السودان والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.

16- شعيب يونس، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016.

17- ليلى جودي، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

18- نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007.

ثالثا: المجلات العلمية

19- العرابي مصطفى، حمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد-ماليزيا أنموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01 (مارس 2017)، بشار-الجزائر.

20- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، **صناعة الصكوك الإسلامية وتطوراتها في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس.

21- براضية حكيم، **دور الصكوك الإسلامية الحكومية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة- دراسة تجربة السودان**، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت.

22- بونقاب مختار، شاوش حجة الله، **الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة- دراسة التجربة الماليزي مع استشراف لحالة الجزائر**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 3، العدد 2، 2022.

23- تجاني محمد العيد، عبد الغني دادن، **واقع وأهمية الصكوك الإسلامية بالأسواق المالية الدولية- دراسة حالة السوق المالي الماليزي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 8، جامعة الوادي.

24- حفاي عبد القادر وشحوم رحمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة – السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، جامعة زيان عشور، الجلفة، 2018..

25- حشيش أميرة شعيب يونس، **الصكوك الوقفية كأداة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد2، جامعة سطيف 1.

26 – خديجة عرقوب وفريد كورتل، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سكيكدة.

27- راضية لسود وآخرون، **تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر**، مجلة الإنماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 1، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل.

28- زمولي هندة، عبد الحميد حفيظ، **دراسة تحليلية لواقع الصكوك على الصعيد الدولي– تجربة ماليزيا أنموذجا**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01 جوان 2021.

29- عبد العزيز بوكار وعبد الباسط بن عبيد، **صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية- الواقع والتحديات**، مجلة التكامل الاقتصادي 02، عدد 03، الجزائر.

30- عبد الأحد البرنصي، **الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة قضايا واقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد1، ثانوية ابن الياسمين تازة، المغرب.

31- محمد زيدان وحكيم برضاية، **مستقبل الصكوك المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008**، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 03، 2015.

32- مريم زرفاطة، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير سوق رأس المال الإسلامية- تجربة ماليزيا**، مجلة دفاتر mecas، مجلد17، عدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2021.

33- محمد لخضر بوساحة، زينب فيلالي، محمد عبد الوهاب شاني، **واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وآفاق استفادة السوق المالي الجزائري منها** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01 (2023)، 15 مارس 2023.

34- كنزة بن غالية وآخرون، **التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحها**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 05-العدد رقم 02، الجزائر، 2019.

35- سياخن مريم، رباحي صبرينة، **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد: الخاص، جامعة البليدة 2، البليدة، 2019.

36- سارة عزايزية، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا – دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، المجلد رقم 11، العدد رقم 02، جامعة الأغواط، 2020.

37- عيسى يوسف بازينة، **الصكوك الإسلامية التجارب والممارسات الدولية**، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد رقم 09، قطر، أكتوبر 2018.

رابعا: الملتقيات العلمية والمؤتمرات

38- بن بعيبش سلمان، **استفادة الجزائر من تفعيل الصكوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة بالإشارة إلى تجربة ماليزيا**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة، يوم 2021./06/29

39- جعفر هني محمد، قورين تواتي، **تجارب دولية في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في الجزائر**، جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، يوم 29جوان 2021.

40- ربيعة بن زيد، خيرة الداوي، **الصكوك الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية مقترحة لتمويل المشاريع الوقفية بالجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي .2013

41- عبد الله بن محمد المطلق، **الصكوك ندوة الصكوك الإسلامية**، ملتقى حول الصكوك الإسلامية (عرض وتقويم) ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- السعودية ، 24- 26 ماي، 2016.

42- عباس خديجة، قشام إسماعيل. **دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة، يوم 2021/06/29.

43- عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول- مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي-، جامعة قالمة، 03 -04 ديسمبر 2012.

44- مطهري كمال. مطهري حنان، **الدور التمويلي للصكوك الإسلامية في الدول الإسلامية والغير الإسلامية**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميلة، يوم 2021/06/29.

45- سحنون محمود والعمراوي حنان، **صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا .2015

46- سعودي نادية، سعودي آمنة، **متطلبات تفعيل الصكوك الإسلامية بالجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة، يوم 2021./06/29

47- معاش حسينة، بوطويل هند، **مساهمة الصكوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية تجربة ماليزيا ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، ملتقى وطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي

بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف–ميلة، يوم 2021./06/29

48– معاش حسينة، بوطويل هند، **مساهمة الصكوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية تجربة ماليزيا ومدى إمكانية الإستفادة منها في الجزائر**، ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)،29جوان2021.

خامسا: التقارير والمواقع الإلكترونية

49 – التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2020، متوفر على الموقع التالي:
http:// www.cbos.gov.sd

50– مايكل بينيت، **صكوك التحصين ضد الأمراض–أوراق مالية إسلامية تدر عوائد اقتصادية واجتماعية**، مقال منشور على الموقع:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/vaccine-sukuks-islamic-securities-deliver-economic-.and-social-returns

51 – البنك الدولي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/country/malaysia

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

52–Securities Commission Malaysia, **Annual report 2021** , Part statements, statistics and activities, 2021.

53–Malaysian ICM bulletin, **Internationl islamic financial market** ,IIFM sukuk report 2021.

54–fsb, **islamic financial services industry stability report 2022**.

55-**Islamic Financial Services Industry Stability Rapport (2010-2022)**, Islamic Financial Services BOARD, Bank Negara Malaysia.

56–PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad ,**Green Sukuk**, Article posté sur le lien https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk 2023/05/28 , 22:38.

57– World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk**- Three Years on,the malaysia development series, october 2020

58–World Bank Group and Securities commission Malaysia, **Islamic Green Finance: Development**, Ecosystem and Prospects, 2019.

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا والسودان، لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب وتحديد متطلبات تفعيلها في الجزائر.

توصلنا من خلال هذا البحث أن الصكوك الإسلامية ساهمت في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بماليزيا، من خلال مشاريع البنى التحتية كبناء المطارات، المستشفيات والمباني الخضراء، وذلك بإصدارها للصكوك الخضراء، صكوك الإحسان، صكوك اللقاح وصكوك للمياه والصرف الصحي، التي ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي في ظروف اجتماعية ملائمة وبيئة صحية، وساهمت في تمويل أبعاد التنمية المستدامة بالسودان، وخاصة منها البعد الاقتصادي من خلال قيامها بإصدار صكوك سيادية لتمويل المشاريع التنموية، وتوفير السيولة اللازمة لسد العجز في الموازنة العامة.

وعلى الجزائر اللجوء إلى اعتماد الصكوك الإسلامية كوسيلة فعالة في تمويل مختلف مشاريعها التنموية، وذلك من خلال ووضع الإطار التشريعي والقانوني والجبائي الذي ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر ونشر الوعي بأهميتها، بالإضافة إلى توفير السوق الثانوية.

الكلمات المفتاحية: صكوك إسلامية، تنمية مستدامة، ماليزيا، سودان، جزائر.

Abstract:

Through this research, we aim to demonstrate the role if islamic sukuk in financing the dimentions of sustainzble development in malazyia and sudan,to lessons learned from experiences and to determine for their activation in algeria.

Through this research,we found that islamic sukuk contributed to financing the dimentions of sustainable development inmalaysia though unfrastructure projects such as building airports, hospitals and green building, by issuings green sukuk charity sukuk, vaccine sukuk and water and sanitation sukuk, which contributed to achieving economic growth in social condition. Suitable and healthy environment, and contributed to finacing the dimensions of sustainable development in sudan, especially the economic dimention though its issuance of sovereign sukuk to finance development projects and provide the necessary liquidity to bridge the deficit in the general budget.

Algeria should resort to adopting islamic sukuk as an effective means in financing various development projects, by setting up the legislative, legal and fiscal framework that regulates the issuance and circulation of islamic sukuk in algeria.

And spreading of its importance, in addition to providing the secondary market.

Keywords: Islamic instruments, Sustainable Development, Malaysia, Sudan, Algeria.